اتجاهات وكالات الأنباء الأفريقية إزاء النفوذ التركي في القارة الأفريقية

د. ايمان بالله ياسر*

المستخلص طورت تركيا خلال عقود قليلة شبكة مكثفة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع إفريقيا. وقد أصبحت شريكًا لا غنى عنه للعديد من بلدان القارة، إلى درجة إثارة قلق قوى متمثلة في الامبرالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لما تمتلكه هذه القوى من مصالح سياسية واقتصادية في القارة الإفريقية. وقد سعى هذا البحث إلى رصد وتحليل النفوذ التركي في القارة الإفريقية كما جاء في المضمون الخبري Lana والاثيوبية الخاص بوكالات الأنباء الرسمية الليبية Suna 2021 والسودانية Press.et في الفترة من يناير حتى ديسمبر بالاعتماد على تطبيق منهج المسح، وأسلوب المقارنة المنهجية باستخدام أداة تحليل المضمون، واستمارة تحديد القوى الفاعلة. وقد اثبتت النتائج عدم اعتماد تركيا في علاقتها مع الدول الأفريقية الثلاث على توظيف الجوانب الإنسانية السياسية، كما فعلت مع الصومال، عند تفعيلها دور منظمات المجتمع المدني ومنظمات الإغاثة الإنسانية لمساعدة الدولة الصومالية، وتوطيد أركان نفوذها في المنطقة. بالاضافة إلى أن تركيا تقدم نفسها على أنها دولة متوسطة، تسعى إلى مساندة الدول الواقعة في محيطها الإقليمي، دون فرض سيناريو داخلي خاص بسياسة هذه الدول محليًا، كما تفعل القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من فرض أجندات حقوق الإنسان أو التوسع الديمقراطي في البلاد، ونجحت تركيا من خلال هذا الأمر، في كسب التأكيد الأفريقي لنفوذها وأنشطتها داخل القارة الأفريقية.

الكلمات الرئيسية النفوذ، التركي، افريقيا: وكالات الأنباء

* مدرس بقسم الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام - الشروق

The direction of the African news agencies about the Turkish penetration

Abstract:

Within a few decades, Turkey developed an extensive network of economic, political, and military relations with Africa. It has become an indispensable partner for many countries of the continent, which clearly a major irritant for the Western imperialism and the United States due to their political and economic interests in Africa. This research analyzes the official news agencies' content, Libyan news agencies Lana, Ethiopian Press.et and Suna, about the Turkish penetration on Africa, from January to December 2021, based on the application of the survey method, and the method of systematic comparison using the content analysis tool. And the form for determining the active forces.

The results proved that Turkey didn't depend, in its relations with the three African countries, on applying the humanitarian aspects, as it did with Somalia, by activating the role of civil society organizations and humanitarian relief organizations. In addition, Turkey presents itself to Africa as a middle country that seeks to support the countries located surroundings, without imposing an internal specific scenario to the policy of these countries locally, as USA in extend the human rights agendas or democratic expansion, also, Turkey succeeded in gaining African confirmation about its activities in Africa

المقدمة

تبلورت العلاقات بين الجانبين التركي والأفريقي، بشكل عملي منذ عام 1998، ومع وصول حزب العدالة والتنمية، زاد الاهتمام بشكل كبير، خاصة في مجالي الإغاثة والاقتصاد، ليصل حجم التبادل في المجال التجاري إلى 25 مليار دولار. وفي إطار التبادل الثنائي بين رجال الأعمال والاقتصاد، نظمت تركيا أول منتدى أعمال تركي أفريقي في عام 2016، جمع بين رجال الأعمال من مختلف أنحاء القارة السمراء ونظرائهم الأتراك، قبل أن تأتي الدعوة صراحًة من وزير الاقتصاد التركي، نهاد زيبكجي، إلى إعلان عام 2017، سنة التجارة الحرة بين تركيا وأفريقيا، والتأكيد على ضرورة الاستنفار الفوري لتحقيق هذا الأمر[1].

وألقى الاقتصاد بخيوطه على النشاط الدبلوماسي التركي الأفريقي، لتصبح لدى تركيا 39 سفارة في دول القارة بحلول عام 2017، بالإضافة إلى تيسير رحلات الطيران الثنائية بين تركيا وأفريقيا، لتغطي الخطوط الجوية التركية المنتظمة من وإلى البلدان الأفريقية، 52 عاصمة ومدينة بنهاية 2017، مقابل 14 عاصمة ومدينة في عام 2011[2].

ولم تقتصر العلاقات الثنائية بين الجانبين على هذا الأمر، بل امتدت إلى مؤسسات المجتمع المدني والتبادل الثقافي واللغوي بين الجانبين، لتسعى تركيا إلى افتتاح مراكز لتعلم الثقافة واللغة التركية في دول القارة الأفريقية[3].

إلى جانب ذلك، هناك مساع حثيثة من الجانب التركي، لتعزيز العلاقات مع بعض الدول الأفريقية وتعميق العلاقات مع المنظمات الإقليمية من خلال التحرك على المستويات كافة، واستخدام العديد من الأدوات الفاعلة اللازمة لذلك، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات[4].

وكان التوجه التركي نحو أفريقيا، بناءً على إدراك تركيا، العديد من الأمور المهمة، منها أن أفريقيا تضم 54 دولة، كما أنها تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة وعدد السكان، بالإضافة إلى أن أفريقيا معروفة بامتلاكها الموارد والثروات، وتمثل القارة الأكثر شبابًا في العالم، إذ يبلغ متوسط الأعمار فيها 18 عامًا، ما يرتبط مباشرة بملفات مثل القوى العاملة وحركة السوق وغيرها، أما الأمر الذي لا يقل أهمية، هو وتيرة النمو الاقتصادي، في ظل أن أفريقيا هي صاحبة الاقتصاد الأسرع نموًا، خاصة مناطق غرب وشرق القارة، لتكون أداة جاذب رئيسية للاستثمار الأجنبي، وهي أولوية بالنسبة للحكومة التركية[5]، حيث رأت تركيا في الدول الأفريقية، أداة فاعلة لمساعدة الاقتصاد على الخروج من أزماته، من خلال زيادة الصادرات التركية إليها.

كما سعت تركيا من خلال علاقتها بدول القارة، إلى السيطرة على أكبر عدد من مناجم اليورانيوم والذهب في دول المنطقة، وتأمين الحصول على الطاقة، إذ تفتقر أنقرة للموارد النفطية الكافية، وتستورد ما قيمته 50 مليار دولار سنويًا[6].

وتبحث تركيا أيضًا، تحقيق الحلم الأردوغاني، الذي صرح به رجب طيب أردوغان، في العديد من الخطابات عن بعث السلطنة العثمانية إلى قيد الحياة مرة أخرى، من خلال التحالف مع مجموعة الدول الإسلامية بشرق وغرب وجنوب القارة، في مقدمتها نيجيريا والنيجر ومالي والسنغال، لنسج شبكات النفوذ والمصالح التركية مع مسلمي إفريقيا وساستها ورجال أعمالها المسلمين، وتعبئتهم كجماعات سياسية ضاغطة على حكومات بلدانهم[7].

أضف إلى ذلك، محاولة تركيا، استغلال علاقاتها الأفريقية لمواجهة التحالفات المضادة التي تشكلت ضدها في البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز نشاطاتها في البحر الأبيض المتوسط، من خلال موازنة القوى وموازنة النفوذ على الأرض، والحفاظ على الوجود التركي في ليبيا من أجل تعزيز التوسع التركي في أفريقيا، مع العمل على دعم حركات الإسلام السياسي في المنطقة وفي الشمال الأفريقي، والبحث عن حلفاء جدد بعد سقوط جماعة الإخوان في السودان، حيث أن لدى تركيا مشروعًا توسعيًا تمثل فيه ليبيا نقطة انطلاق نحو منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا، لذا تسعى أنقرة إلى التعاون مع بعض قوى الإسلام السياسي في المنطقة، بهدف تغيير موازين القوى[8].

وفي السياق ذاته، أصبحت تركيا، تسعى إلى التركيز على عناصر القوة العسكرية بعد فترة طويلة من اعتمادها على القوى الناعمة، ما جعلها تضع الممرات المائية والجزر التابعة لدول القرن الأفريقي على رأس أولولياتها. بالإضافة إلى أن المنطقة هي منبع لنهر النيل، الأمر الذي يحمل انعكاسات أمنية وتنموية عديدة، مع دخولها في خضم التنافس المباشر بين القوى الإقليمية والدولية، للاستفادة من موقع القارة جغرافيًا، كما سعت تركيا إلى عقد المزيد من الاتفاقيات والتعاونيات الترك-إفريقية، خاصة الأمنية منها، والتي تسمح لأنقرة بالوجود وفتح أسواق جديدة للصناعات التسليحية التركية. وأبرمت أنقرة، العديد من اتفاقات التعاون الأمني مع معظم دول المنطقة مثل موريتانيا وزامبيا وكوت ديفوار وتشاد والسودان وغينيا ونيجيريا وبنين، وآخرها التوصل إلى اتفاق أمني مع النيجر في يوليو 2020، بهدف إيجاد موطئ قدم علني في منطقة الساحل والصحراء[9]، وهناك بعض التقارير التي تشير إلى سعي أنقرة إلى إنشاء قاعدة عسكرية في غرب أفريقيا، خاصة في النيجر قرب الحدود مع ليبيا، وهو ما يمنحها موطئ قدم علني في دولة أفريقية ثالثة بعد الصومال وليبيا، الأمر الذي يمثل تهديدًا للمصالح الاستراتيجية للعديد من القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، ويؤثر في المعادلة الأمنية بالمنطقة[10].

كما سعت تركيا إلى استغلال خبرتها العسكرية التي اكتسبتها من وجودها الطويل، كثاني أكبر قوة من حيث العدد في حلف شمال الأطلسي الناتو، للمساهمة في مجال التدريب الأمني بالقارة، كما حدث مع كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا والصومال، حيث سعت تركيا إلى تأسيس قاعدة عسكرية لتدريب الجيش الصومالي المكون من 10 آلاف و500 جندي -العدد الذي سمحت به الأمم المتحدة- مؤكدة على أن هذا المشروع سيكون على دفعات متتالية قوام كل منها 500 جندي[11]، وأنفقت تركيا على هذه القاعدة 50 مليون دولار، كل ذلك من أجل العمل على تأمين مشاريعها الكبيرة في الصومال، كميناء مقديشيو الاستراتيجي التي تقوم عليه الدولة التركية بشكل كامل منذ عام 2011، وتتكفل بصيانته[12].

فضلًا عن دور الاستثمارات التركية المباشرة بالصومال في قطاعي الصحة والتعليم، والتي وصلت إلى 600 مليون دولار أمريكي، أغدقت أنقرة أيضًا، الصومال بأموال المساعدات، وأطلقت المشاريع التنموية وفتحت المدارس وانخرطت بدور ريادي في وضع أجندة بناء الدولة الصومالية، بالإضافة إلى الأسواق الصومالية التي تزخر ببضائع تركية الصنع، كما أن للخطوط الجوية التركية رحلات مباشرة إلى العاصمة مقدشيو، لتكون بذلك هي الشركة الأولى التي تسير رحلات كهذه بين شركات الطيران المهمة[13].

وبحجة التدريب العسكري والدعم اللوجستي، سعت تركيا إلى السيطرة على جزر أخرى في البحر الأحمر، من بينها جزيرة سواكن السودانية على الساحل السوداني، وهي بمثابة مركز تجارة عثماني تاريخي، توقفت نشاطاتها منذ زمن بعيد، ونقطة انطلاق في الماضي للمسلمين الأفريقيين في سفرهم إلى مكة. ومن بين عشرات اتفاقيات التعاون الموقعة بين الطرفين التركي والسوداني، تعهد أردوغان بإعادة تأهيل هذه الجزيرة وإحياء أهميتها وإطلاق رحلات عبور سنوية من خلالها، بجانب وضع خطط لتشييد مرسى للسفن الحربية والمدنية في سواكن، وذلك في عام 2017[14].

ولم تسلم إثيوبيا ذو الأكثرية المسيحية الأرثوذكسية، من المناوشات التركية الناعمة للسيطرة من خلالها على منطقة القرن الأفريقي، حيث أن الاستثمارات التركية في هذه الدولة تفوق ما تسعى إلى تقديمه في بقية الدول الاسلامية الأفريقية، وسط أصوات عديدة في أنقرة، ترى ضرورة جعل إثيوبيا أولولية استثمارية وتجارية تركية في القارة الأفريقية[15].

وتحت الشعار الذي رفعه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: "تركيا أتت إلى أفريقيا لتضمد الجراح، وليس من أجل الذهب"، كان للنفوذ التركي في أفريقيا شكلًا مختلفًا، إذ استغلت الدولة التركية، الميراث الاستعماري العثماني الجيد بين الجانبين الممتد على طول ساحل البحر الأحمر ومناطق شمال وشرق أفريقيا، لتأتي كل من الصومال وجيبوتي واريتريا وكينيا وإثيوبيا والسودان وليبيا في قلب الاهتمام التركي[16].

وسعت تركيا إلى تطعيم الدعم الاقتصادي والسياسي ببعد تنموي، تطوق القارة الأفريقية ودولها إليه، لتقدم يد العون في بناء المدارس والمساجد وترميم الآثار بدول القارة، وأضحت أنقرة شريكًا تجاريًا لعدد من دول المنطقة، مثل السنغال التي تنفذ الشركات التركية فيها بعض مشروعات البنية التحتية الرئيسة، مثل مركز عبده ضيوف الدولي للمؤتمرات، وقصر داكار الرياضي، وفندق راديسون، بالإضافة إلى إدارة مطار بليز ديان الدولي لمدة 25 عامًا، كما استحوذت تركيا على حوالي 29 مشروعًا بقيمة تتجاوز 700 مليون يورو في عام 2018[17]. وفي الكاميرون تم بناء مجمع جابوما الرياضي في دوالا من مجموعة يانجان التركية، وبتمويل من "ترك إكسيم بنك" التركي بقيمة 116 مليار فرنك أفريقي. كما وقعت أنقرة مع مالي في ديسمبر 2019، من خلال مجموعة "كاليون" التركية، مذكرة تفاهم بشأن مشروع إنشاء "متروباص" في العاصمة باماكو. وضخت تركيا نحو 250 مليون دولار في مشروعات البنية التحتية بالنيجر، واستطاعت مجموعة شركات تركية الفوز بعقود ضخمة أبرزها بناء مطار نيامي الجديد بتكلفة 154 مليون يورو. كما تحرص أنقرة على تعزيز التعاون مع نيجيريا في القطاع النفطي، وهو ما دللت عليه زيارة السفير التركي لدى أبوجا إلى شركة البترول الوطنية النيجيرية NNPC في أغسطس 2019، والتأكيد على حرص أنقرة على التعاون لتطوير البنية التحتية لمشروعات النفط في المنطقة، وتعزيز الشراكة التجارية بين البلدين[18].

ومن الأمور المهمة التي لا ينبغي إغفالها في هذا السياق، هو حجم نفوذ جماعة غولن الكبير في إفريقيا، حيث تشير عدد من المصادر التركية أن الجماعة سبقت الدولة في التواجد في القارة، بل أصبح لها نفوذ وعلاقات أكبر من الدولة نفسها في بعض المناطق. وبالرغم من أن الدولة نجحت بعد فشل المحاولة الانقلابية التي نفذتها الجماعة في 15 يوليو 2016 في إقناع عدد من دول العالم بصفة عامة والدول الأفريقية بصفة خاصة إلى إغلاق مدارس ومؤسسات الجماعة كما حدث في إثيوبيا على سبيل المثال، إلا أن بعض الدول الأفريقية الأخرى أبقت على مؤسسات غولن بداخلها، مثل تنزانيا وغيرها[19].

وفي هذا الإطار، وسعت تركيا علاقاتها مع معظم دول المنطقة مثل النيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا[20]، في ضوء ما تواجهه تلك الدول من أزمات مزمنة مثل انتشار الإرهاب وتوسع رقعة الفقر والمجاعة والصراعات الإثنية والقبلية، وهي مشكلات استغلتها أنقرة كبوابة لتعزيز حضورها الأفريقي. وكثف المسئولون الأتراك خلال السنوات الأربع الأخيرة، زياراتهم إلى معظم دول الساحل وغرب أفريقيا، مثل تشاد والسودان وموريتانيا والسنغال ومالي وتوغو والنيجر وغينيا الاستوائية ونيجيريا وغامبيا وكوت ديفوار، وكانت آخر زيارة للرئيس التركي أردوغان في يناير 2020 إلى زامبيا والسنغال، بينما جاءت جولة وزير الخارجية

التركي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، في يوليو 2020، لتشمل دول توغو وغينيا الاستوائية والنيجر. وتهدف التحركات التركية بشكل أساسي إلى إعادة تشكيل المحاور الإقليمية وميزان القوى الدولي في المنطقة، ما يكشف جانبًا من الأهداف التركية في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية[21].

وتمتلك تركيا، فرص ذهبية لتوطيد العلاقات الترك-أفريقية، يجعلها تتقدم على منافسيها من القوى الاستعمارية الإمبريالية، في ظل ما لديها من مشتركات دينية وثقافية مع العديد من الدول الأفريقية مثل نيجيريا ومالي والنيجر والسنغال، كما أنها أقرب جغرافيًا للقارة عن غيرها من المنافسين الجدد كالصين والبرازيل، كما أن التاريخ المشترك بين الجانبين لا يحمل النقاط السوداء القاتمة نفسها، الذي يحفل بها التاريخ الأفريقي الأوروبي أو الأمريكي[22]. وبحثت أنقرة، استغلال كافة إمكانياتها من أجل توطيد الميراث التركي الأفريقي المشترك، من خلال تجنيد قبائل الطوارق في منطقة الساحل للترويج لسياسات تركيا في الساحل وغرب وشمال أفريقيا؛ حيث زار 10 من شيوخ وقادة الطوارق تركيا في أبريل 2020، وتسعى أنقرة إلى استمالتهم واستغلالهم من أجل تعزيز سياساتها الحالية والطموحات الشخصية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تحت غطاء مساعدة الطوارق في توسيع دائرة الإسلام في أفريقيا، ما يمنح أنقرة، جملة من أوراق الضغط لابتزاز ومساومة بعض البلدان الأفريقية، بما في ذلك ليبيا والنيجر ومالي والجزائر، وكذلك بعض القوى الغربية مثل فرنسا[23].

- ويستعين النفوذ التركي في القارة الأفريقية، بأدوات رئيسية، تتمثل في[24]:

أولًا: من خلال التدخل العسكري المباشر، كما هو الحال في ليبيا، بإرسالها آلاف المقاتلين والمرتزقة لدعم حكومة الوفاق، وإنشاء قاعدة عسكرية دائمة في ليبيا؛ كي تكون مركزًا ودعمًا لوجستيًا، للتغلغل في دول الجوار[25].

ثانيًا: من خلال استخدام "الجمعيات والمنظمات الخيرية"، بحجة تقديم المعونات، كما حدث في كل من الصومال ومالي، حيث تنخرط أنقرة بشكل كبير في مجال المساعدات وتوزيع الغذاء لشعوب المنطقة، كما توجد عدد من المؤسسات التركية التي تعمل في المنطقة مثل الهلال الأحمر التركي، ووقف الديانة التركي واتحاد الجمعيات الإنسانية التركية IDDEF التي تقوم بنشاطات إنسانية وإغاثية في العديد من دول المنطقة[26].

ثالثًا: وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) التي نفذت أنشطتها في القارة، من خلال 22 مكتب تنسيق، عن طريق تقديم المساعدة في مختلف المجالات للبلدان الأفريقية، ونفذت الوكالة بالفعل، العديد من المشروعات في دول المنطقة مثل تشاد والنيجر وغيرهما[27].

رابعًا: شركة "صادات" التركية، والتي تمثل ذراعًا مهمة للسياسة التركية في أفريقيا، حيث يتم توظيفها بأشكال متعددة، سواء فيما يتعلق ببيع الأسلحة أو الخدمات الأمنية أو الاستخباراتية.

خامسًا: مؤسسة "المعارف" التركية التي أنشأتها الحكومة التركية لإدارة المدارس الخارجية المرتبطة بحركة فتح الله غولن، وتمتلك هذه المؤسسة 23 فرعًا في أفريقيا، وحوالي 333 مدرسة في 43 دولة، كما أسست مكاتب وممثليات لها في عدد من دول المنطقة، هي تشاد والغابون وغامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان وتونس[28].

الدراسات السابقة:

بعد استعراض أعمال الإنتاج الفكري والعلمي من الرسائل والبحوث، عن السياسة الخارجية التركية والعلاقات التركية الدولية، تمثلت أهم أهداف الدراسات السابقة في:

1- تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن للسياسة الخارجية التركية والإندونيسية تجاه قضية فلسطين والأزمة السورية على وجه الخصوص، مع استعراض السياسة الخارجية لكليهما تجاه الشرق الأوسط منذ إعلان قيامهما كجمهورية بشكل عام، وطبقت الدراسة، نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، مع رصد وتحليل الديناميكيات المتغيرة والعوامل المؤثرة في تشكيل سياسة كل من الدولتين تجاه قضية فلسطين والأزمة السورية على مستوى الوحدة والمنظومة السياسية[29].

2- حللت الدراسة، تأثير التدفقات التجارية التركية في ظل توقيع تركيا، اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وما يشوب هذه الاتفاقية من نقاط ضعف ونقاط قوة، على الرغم من مرور العديد من السنوات عليها، في الفترة من 1989 حتى 2018، خاصة أن التدفقات التجارية التركية في 46 دولة من دول الاتحاد الأوروبي تمثل 80%[30].

3- ركزت الدراسة على شرح وتفسير العوامل المؤثرة على العلاقات الثنائية التركية الأمريكية، وما شهدته من فترات تقلب وعدم استقرار، خاصة عقب التغيير النوعي الذي شهدته السياسة الخارجية التركية، بعد تأكدها من رفض الاتحاد الأوروبي الانضمام إليها، بالرغم من الارتباط الجغرافي بينها وبين دول الاتحاد وتاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وذلك في ظل وجود مصالح مشتركة بين كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[31].

4- تناولت الدراسة، أدوات السياسة التركية الخارجية في القرن الـ21، في إطار تطبيق نظرية التكاملية ونظرية الاحتمال ونظرية الهوية الاجتماعية، لتفسير

المخاوف التركية المرتكزة على وضعها ومكانتها في المجتمع الدولي والآليات التي سعت إلى استخدامها في القرن الحادي والعشرين، من أجل تعزيز هذه المكانة الدولية ورصد السلوك السياسي التركي الخارجي[32].

5- تناولت الدراسة، دور المساعدات الإنسانية التركية في دولة الصومال، باستخدام أطروحة (Morgenthau، 1962) حول المساعدات الإنسانية، كواحدة من أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة، من أجل تحقيق مصالح سياسية دولية[33].

6- تبحث الدراسة، تطور العلاقات الثنائية بين كل من تركيا وروسيا، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ تطورت العلاقات بين الجانبين بشكل ملحوظ، وبدأت تأخذ مسميات سياسية جديدة، ومفاهيم مختلفة، تم تداولها في وسائل الإعلام وفي الأدبيات السياسية الأكاديمية، قائمة على فكرة العلاقة الاستراتيجية بين الجانبين، وذلك من خلال اختبار فرضيات نظرية اللعبة السياسية[34].

7- تبحث الدراسة، استخدام نظرية البنائية وتطبيق النموذج البنيوي على السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، مع البحث عن مدى تطبيق الهوية التركية ومبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه هذه القضية، في ضوء توظيف المعرفة المشتركة والعلاقات الاجتماعية الثنائية بين الجانبين[35].

8- تهدف الدراسة إلى بحث آلية استخدام دبلوماسية المنظمات غير الحكومية كعنصر وسيط لحل النزاعات في مناطق الاشتباك المسلح، والعمل على تدعيم هذه المنظمات لدور المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بحل النزاعات الملسحة كالأمم المتحدة، وذلك بالتطبيق على استخدام تركيا، دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في سلام إقليم بانغسامورو بالفلبين[36].

9- تركز الدراسة على دور المساعدات الإنمائية التي تقدمها تركيا، وفق أطر المساعدة السابعة التي أنشأها (Van der Veen- 2011) وهي المساعدات الأمنية والسياسية والتأثير الدبلوماسي والمصالح الاقتصادية والإيثار التنموي والمكانة والصورة والالتزام الإنساني، وتناولت الدراسة توظيف تركيا للآليات السبعة، سابقة الذكر، في الفترة من 2003 إلى 2019، في إطار بحث المساعدات الإنمائية الرسمية لتركيا (ODA)[37].

10- تستوضح الرسالة، البعد الإنساني التركي، ومدى ارتباطه بالسياسات الخارجية التركية في إطار تقديمها كنموذج إنساني ناشئ، بعيدًا عن النموذج الغربي الذي سيطر على سياسة تقديم المساعدات الإنسانية للدول النامية لفترات طويلة، كما تبحث الدراسة، كيفية توظيف أدبيات المنح الإنسانية والإنمائية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول، لتحقيق أهدافها الدولية[38].

11- سعت الدراسة إلى أطروحة تغير العلاقات البينية لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب خطاب جونسون في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، مع العمل على رصد آليات التعاون والمصالح المشتركة التي يسعى إلى تحقيقها كل طرف من خلال علاقته بالطرف الآخر، القوى العظمى الأمريكية والدولة متوسطة القوى التركية[39].

12- تناولت الدراسة، التغير النوعي في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بغيرها من الدول، حيث بدأت الولايات المتحدة متبعة سياسة العزلة عن المجتمع الدولي لفترات طويلة، حتى جاء التغير النوعي الذي صاحب تحركها السياسي من أجل تأمين مصالحها في الشرق الأوسط، وانصب على إقامة شبكة واسعة من العلاقات المتعددة والمختلفة والمتشابكة في مجالات عدة وعلى مختلف الأصعدة، واتجه جانب كبير من تلك العلاقات إلى اعتماد أنظمة من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية المترابطة، وذلك بالتطبيق على نموذج العلاقات الأمريكية التركية.[40]

13- أهمية تزويد المستثمرين الأتراك بالمعلومات الدقيقة والموضوعية، لتحسين فرص الاستثمار الخارجي التركي بدول جنوب القارة الأفريقية، مع بحث آليات المخاطر والتهديدات المحتملة التي يواجهها رجال الأعمال الأتراك في حال البحث عن تعزيز سبل التجارة الدولية بدول القارة الأفريقية جنوب الصحراء، وذلك باستخدام نموذج تحليل الغلاف (DEA) لتقييم درجة كفاءة بلدان الدراسة في استقبالهم للاستثمار الأجنبي التركي.[41]

14- ركزت الدراسة على أدبيات علم الاجتماع السياسي، بالتطبيق على حالة الاتحاد الأوروبي وإدارتها أمن البحر الأبيض المتوسط، من خلال تفعيل علاقتها مع الجهات الفاعلة خارج حدود الاتحاد الأوروبي، بالتطبيق على النموذج التركي كضامن غير أوروبي لأمن البحر المتوسط، وكشف علاقة دول الاتحاد الأوروبي مع تركيا، في إطار تنفيذ السياسات الأوروبية الرامية إلى حماية مصالحها في المنطقة، من خلال علاقاتها الثنائية بالدولة التركية[42].

15- حللت الدراسة، السياسة الخارجية التركية في فترة حكم عدنان مندريس التي دامت 10 سنوات عقب هزيمة حزب الشعب الجمهوري عام 1950، خاصة أن تركيا كانت أحد المتلقين الرئيسيين لمساعدات خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا عقب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، في إطار التأكيد على الاندماج التركي في المجتمع الدولي الغربي، مع الكشف عن دور الأيديولوجيا السياسية الخارجية لمندريس[43].

16- سعت الدراسة إلى تناول العوامل الكامنة حول العلاقات الثنائية التركية الإيرانية، في فترة ما بين الحربين العالميتين، وأثناء تولي كل من محمد مصدق زعيم الحركة الوطنية الشعبية، رئاسة الوزراء في إيران، وتولي مصطفى كمال أتاتورك ثم رضا شاه بهلوي الحكم في تركيا، في الفترة من (1951-1953)، مع الأخذ بعين

الاعتبار، تطور الفكر القومي في كل من البلدين واعتباره نمطًا أيديولوجيًا جديدًا متحكمًا في القوة السياسية للدولة[44].

17- تناولت الدراسة، السياق الجيوسياسي الدولي الذي تبنته تركيا في التعامل مع الصراع السوري، في ظل تبنيها نظام الإسلام السياسي، والذي حكم العلاقة بين تركيا والعالم الدولي، خاصة سوريا، عقب ثورات الربيع العربي، مع توضيح دور نخب الإسلام السياسي في السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع السوري[45].

18- هدفت الورقة البحثية إلى فحص العلاقات العربية التركية، وإيضاح الثابت والمتحول في سياستها الخارجية تجاه العالم العربي، وإظهار حجم اهتمامها به، في ضوء تطبيقها سياستها الخارجية الجديدة بعيدًا عن فكرة سياسة المحاور والأحلاف التي ظلت مسيطرة على سياستها الخارجية لفترة طويلة[46].

19- تبحث الدراسة في موقف التأييد التركي للقضايا العربية في الألفية الثالثة وأسباب ذلك، خاصة أن التأييد التركي للقضايا العربية يرتبط بالتغيرات البيئية المحيطة بتركيا في هذا الوقت، فالرأي العام التركي أصبح متحمسًا لتغيير الوضع القائم، وبالتالي أصبحت السياسة التركية أكثر اهتمامًا بالجذور الإسلامية للشعب التركي، الأمر الذي نتج عنه زيادة الاهتمام بدور إقليمي يتماشى مع مكانة تركيا في عالم القرن الحادي والعشرين[47].

20- سعت الدراسة إلى رصد العلاقات التركية الإيرانية في الفترة من 1926-1929، وهي الفترة التي اعتقدت فيها تركيا أن رضاه شاه وحكومته كانوا يساندون أكراد تركيا بشكل مباشر، وأن العمليات المسلحة التي كان يقوم بها أكراد تركيا، تتم بدعم من الحكومات الإيرانية، مما أوشك على وقوع الحرب بين البلدين، مع إظهار طبيعة السياسة الداخلية لكل من الدولتين، وكيفية حلهما للمشاكل الداخلية بدولتهما[48].

21- تناولت الدراسة، تحليل طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية، منذ تولي حزب العدالة والتنمية، السلطة في تركيا، في الفترة من 2002 وحتى 2013، وما صاحب ذلك من تغيرات نوعية في السياسة الداخلية والخارجية التركية[49].

22- سعت الدراسة إلى فهم الارتباك الذي ساد الأدبيات السياسية العربية خلال العقد الماضي من 2010 حتى 2020، حول تحليل وتفسير العلاقات التركية الإسرائيلية، في ظل سيطرة النزعة الرغبوية والانحياز الأيديولوجي والعقائدي، والتسارع في إيقاع التغيرات في البيئة الجيو- استراتيجية في المنطقة العربية[50]

23- تهدف الأطروحة إلى معالجة عنصر رئيسي تم اكتسابه في السياسة الخارجية التركية في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة السياسية بالدولة، وهو توظيف المجتمع المدني، استجابة للتغيرات السياسية والدبلوماسية الخارجية بسبب

الديناميكيات المحلية، وبحثت الدراسة، كيفية اعتماد تركيا على نشاط الجهات الفاعلة غير الحكومية لتدعيم مكانتها العالمية، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالشرق الأوسط[51].

24- تناول البحث أهم العوامل التي أدت إلى تنامي الدور التركي في ليبيا وتداعياته الإقليمية والدولية، مع تناول العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية كأسباب رئيسية للتدخل التركي بليبيا، وتداعيات هذا الأمر، سواءً على الداخل السياسي الليبي أو على الدول المتهمة بأحداث الأزمة الليبية بشكل عام[52].

أهم النتائج:

1- خلصت الدراسة إلى جملة من التغييرات، تناولت الصعيد الدولي، من بينها تصورات القادة السياسيين أنفسهم بعد تغير السلطة السياسية بكل من تركيا وإندونيسيا، عقب قيام الجمهوريتين، بالإضافة إلى الضغوطات الإقليمية التي كان من شأنها التأثير على تعامل الدولتين مع كل من الحقوق الفلسطينية والسورية، حيث خضعت السياسة الداخلية التركية لتحولات جذرية، ضمت كلًا من دور الرأي العام المحلي ومنظمات المجتمع المدني كعنصر رئيسي في رسم السياسات الخارجية للدولة، وتحديدًا في إطار التعامل مع القضية الفلسطينية، خلال الفترة من 2004-2016، حيث كانت تركيا تعتمد، قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، على الآليات العسكرية بدرجة كبيرة قبل أن تتراجع عن ذلك، في حين أن تعامل السياسة التركية مع الأزمة السورية جاء مغايرًا لمنهج استخدام القوة الناعمة، عقب ثورة 2012 وقيام الحرب الأهلية في سوريا والتدخل المباشر من جانب القوى الإقليمية والدولية وظهور جهات فاعلة غير حكومية في المنطقة مثل داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي، إذ رأت تركيا أن هذا الأمر يشكل تهديدًا صريحًا لها، خاصة مع ازدياد أعداد اللاجئين الفارين من ويلات الحرب، ما دفعها إلى تعديل أدواتها الخارجية من القوى الناعمة إلى القوى الصلبة. (Noor Fahmi PRAMUJI \ 2018)

2- أكدت الدراسة أن توقيع تركيا مثل هذه الاتفاقية التجارية التعاونية مع الاتحاد الأوروبي، كان له نقاط إيجابية عديدة، حيث زاد ميزان كل من الصادرات والواردات التركية بنسبة 36% للأولى و29% للثانية، ما أدى إلى تحسن النظام التجاري التركي على المستوى الخارجي، تحسنًا ملحوظًا، حيث حددت مثل هذه الاتفاقية، أوجه التعاون بين تركيا ودول الاتحاد الأوروربي، الأمر الذي ضمن للدولة التركية، المشاركة مع دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة من العلاقات البينية معها، لتحسين الحياة الاقتصادية التركية. (Hanifi Otgun \ 2021).

3- أكدت الدراسة أن العلاقات التركية الأمريكية، مرت بفترات ازدهار وفترات ركود، وكان لشخص الرئيس الأمريكي الذي يتولى السلطة السياسية تأثيرًا واضحًا على العلاقات المتباينة بين الطرفين، إذ بدأت العلاقات بينهما، بأن تكون تركيا أداة

لتنفيذ السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، بل وذراعًا عسكريًا أمريكيًا في المنطقة، عقب الانضمام إلى حلف الناتو في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي تغير بدرجة كبيرة بعد تأكد تركيا من فشل انضمامها إلى دول الاتحاد الأوروبي وعدم مساندة الولايات المتحدة لدورها في المنطقة، ليتحول الأمر إلى علاقات ثنائية متحفظة بين الجانبين، يكون فيها المشهد أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في أعقاب الحرب على العراق 2003 وعلى سوريا 2012، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت كثيرًا ما ترى في تركيا عنصر تهديد لمصالحها في الشرق الأوسط. (Hanifi Ozkarakaya\ 2019)

4- أكدت الدراسة على تغير التركيز الإقليمي الخاص بالسياسة التركية في القرن الحادي والعشرين عن الفترات السابقة له، حيث تراجعت أجندة الاهتمام التركي الدولي الخاصة بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، والخضم في السياسات الأوروبية تجاه تعاملاتها التجارية، وما صاحبها من رغبة تركيا في الاحتفاظ بعلاقات سلمية ومتوازنة مع الدول المجاورة، من أجل تأهيلها إلى الدخول في الاتحاد الأوروبي، والاعتراف بها كدولة أوروبية، وهو ما كان يسيطر على السياسة التركية في العقد الأول من القرن الـ21، لكنه ما لبث أن تغير عقب فشل المشروع التركي الخاص بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية في أعقاب قيام ثورات الربيع العربي والتغير الجذري في المشهد الدولي، ما دفع تركيا إلى البحث عن الاستقلالية السياسية في المجتمع الدولي، باستخدام آلياتها وأدواتها السياسية منفردة، من أجل تثبيت دعائمها الخارجية على الساحة الدولية. (MUHAMMED YUSUF YILMAZ\ 2020).

5- أكدت الدراسة أن المساعدات الإنسانية هي أحد أدوات السياسة الخارجية للدول، والتي تسعى إلى تقديمها، من أجل تحقيق مصالح سياسية وتجارية ذاتية، وهو ما ظهر في الحالة التركية بدولة الصومال، إذ أنه بالرغم من تأكيد المشهد الخارجي على تورط تركيا في الوضع الإنساني في الصومال، خاصة أن المساعدات الإنسانية التركية، كانت في البداية تحركها النوايا الإنسانية الظاهرية، إلا أن قراءة المشهد الحقيقي والربط بين الموقع الجغرافي الصومالي والقوى المتنازعة بالدولة، يؤكد على أن النوايا التركية لم تكن نوايا إنسانية، ولكنها نوايا سياسية واستراتيجية بحتة. (ABDIDAHIR ALI YUSUF\ 2019)

6- في إطار التحليل الخاص بنظرية اللعبة السياسية، وتطبيقها على العلاقات التركية الروسية، ركزت الدراسة على الترابط البيني قصير المدى مع توظيف السياق التاريخي والحديث بين الدوليتن التركية والروسية، والتي أثبتت أن الأمن الإقليمي وتبادل الطاقة، كان ضمن المرتكزات الرئيسية التي رسمت شكل العلاقة بين الجانبين، مع عدم إغفال تأثير الأطراف الدولية الخارجية الأخرى كمرتكز ثالث يؤثر

على العلاقة بين الجانبين، ما يعقد اللعبة السياسية المشتركة لدى كل من تركيا وروسيا، خاصة في ظل التقلبات الفكرية الخاصة بالسياسة العالمية والتغيرات النوعية في المشهد السياسي الدولي. (SELİN ŞAHİN\ 2019).

7- في السنوات الأولى لقيام الجمهورية التركية، اتسم خطابها حول القضية الفلسطينية بالضعف الشديد، حيث ارتبطت هذه الرؤية بالرؤية السلبية عن العرب بشكل عام، حتى جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة السياسية، وهو ما شهد تغيرًا نوعيًا في الخطاب السياسي الخارجي التركي عن العرب، حيث تحول من النظرة السلبية إلى النظرة الإيجابية، وبرز الخطاب المؤيد لحقوق الفلسطينين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، بالرغم من حجم التصادم الداخلي الذي رافق دور حزب العدالة والتنمية السياسي، في ظل خضوع تركيا لهويتين مختلفتين، إحداها غربية والأخرى إسلامية، الأمر الذي يؤثر على تناولها منظور القضية الفلسطينية وأحقية الشعب الفلسطيني. (Eman SULTAN\ 2020)

8- أكدت الدراسة على إيمان تركيا الدائم بضرورة توافر عنصر الأمن والسلم داخل الدول، من أجل تحقيق عنصر العيش البشري الآمن، وأنها لن تتوانى عن تقديم يد المساعدة من أجل الوصول إلى هذه الاستراتيجية في الفليبين، واعتمدت تركيا على الدبلوماسية الإنسانية وتقديم المساعدات من أجل الوصول إلى فض للمنازعات بإقليم انغسمورو الفلبيني، مؤكدة أن هذه المساعدات جاءت لتسير جنبًا إلى جنب مع الوساطة التركية لحل النزاع المسلح بالإقليم، وهو ما يؤكد على فاعلية الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية، بجانب الدبلوماسية السياسية. (Mohamad Abdulfarid \DELNA 2018).

9- أكدت نتائج الدراسة على أن تركيا تسعى من خلال مساعداتها الإنسانية، إلى تحقيق قدر من المصالح الاقتصادية والأمنية والإنسانية، خاصة في القارة الأفريقية، وسعت تركيا إلى سن عدد من القوانين واللوائح الداخلية التي تسمح لها بتقديم هذه المساعدات الإنمائية بشكل رسمي، من خلال بحث ميزانية هذه المساعدات في البرلمان التركي، وإبراز دور الجهات الرسمية المسئولة عن هذه المساعدات في الداخل التركي، من خلال الالتزام بتقديم الإثباتات القانونية على ما تقدمه خارجيًا، مثل وكالة التعاون والتنسيق (تيكا) التي تقدم كشوفًا دورية للبرلمان عن حجم التعاون الإنمائي الذي تقدمه تركيا إلى الدول النامية. (KAAN ŞENER\ 2020)

10- أكدت الدراسة أن دخول السياسة الخارجية التركية في خضم تقديم المساعدات الإنسانية، والبحث عن التدعيم الإنمائي للدول الفقيرة، يعد حديث النشأة، إذا ما قورن بكل من البرازيل والصين والهند، وعلى الرغم من أن تركيا تعد من الدول المتوسطة الدخل، وليست من الدول ذات الدخل المرتفع، كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها حققت مكانة واضحة في استخدام المساعدات الإنسانية

كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة، وأتت بثمارها، عند النظر إلى الحالة الصومالية كنموذج، حيث نجحت تركيا في تقديم المساعدات الإنسانية بدولة الصومال، وكان لذلك أثر واضح على تغير رؤية الدول الأفريقية لتركيا، كدولة داعمة تنموية. (EFSER RANA COŞKUN TÜRKMEN\ 2020)

11- أكدت الدراسة أن التحالف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، يأتي تحت مسمى التحالف المضطرب، حيث لجأت تركيا في أعقاب الحرب الباردة، إلى التعاون مع أمريكا، من أجل تحقيق عنصر الأمن والتصدي لتهديدات الاتحاد السوفيتي، ومن هنا كان جل تركيزها على توطيد أركان التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت بدورها، إلى استغلال هذا الأمر من خلال استخدام تركيا كجناح جنوب شرقي في حلف الناتو لتحقيق مصالحها في المنطقة، كما كفل تطبيع العلاقات بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، مساحة أكبر، لتحقيق مصالحها الخاصة بالتعاون بين الجانبين دون أن يأتي أحدهما على حساب الآخر. (OĞUL HASAN ÖZEL\ 2021)

12- إن العلاقات الأمريكية-التركية في إطارها الشامل، أسبق من ظهور تركيا الحديثة، وتعود إلى أوائل القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية التي تركت آثارها على دور الدولة في الشرق الأدنى بصورة أوسع مما هو في أوروبا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، انتهجت خطوات أكبر للتقارب مع جمهورية تركيا الحديثة، لا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت العلاقات التركية–الأمريكية منحنى جديد، بعد أن بدأت الولايات المتحدة في البروز كقوة عالمية في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي أصبح جارًا لتركيا، التي كانت من جانبها، تبحث عن حليف قوي لحمايتها، وكانت الولايات المتحدة هي الحليف المناسب، لا سيما وأنها كانت تسعى إلى محاصرة النفوذ الشيوعي. (أحمد يونس زويد الجشعمي، أحمد جاسم إبراهيم الشمري\ 2018).

13- أثبتت الدراسة أن هناك 6 دول من أصل 13 دولة، تمتعت بظروف داخلية ملائمة تساعد على استقبال الاستثمارات التركية بها، وأنه وفقًا لتطبيق Super BCC-I وSuper BCC-O و Super SBM-V للبيانات الخاصة بنموذج DEA الاستثماري الدولي، جاءت بوتسوانا من أفضل الدول جنوب الصحراء ملائمة لاستقبال الاستثمار التركي، من حيث ملائمتها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا لاستقبال الأموال الاجنبية، وإقامة المشروعات التنموية بالدولة. (Garreth Tinodashe \SHOKO 2017)

14- أكدت الدراسة، بالرغم من استناد دول الاتحاد الأوروبي إلى نهج الاجتماع السياسي كنموذج تأسيسي للعلاقات مع الدول خارج الحدود الأوروبية في القطاع الأمني بالبحر المتوسط، خاصة مع تطبيق الدستور الحدودي الخارجي للأمن المائي، إلا

أنه يعتريها الكثير من الشكوك تجاه الاستناد إلى تركيا كقوى فاعلة خارج الحدود الأوروبية، كضامن للمصالح الأوروبية في المنطقة، حيث أنه على الرغم من وجود اتفاقيات دولية ملزمة لدى الطرفين، ترسم شكل العلاقات بينهما، وكيفية إدارة المناطق الحدودية المشتركة مثل البحر الأبيض المتوسط، والذي يقع على ساحله دول جنوب القارة الأوروبية، إلا أن وجود قوى خارج محيط الاتحاد الأوروبي، يعتريها الكثير من الشكوك الأمنية وعدم القدرة على الارتماء لها كداعم رئيسي للحفاظ على مصالح دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة. (ÇAĞLA LÜLECİ-SULA\ 2021)

15- أكدت الدراسة على سعي سياسة مندريس الخارجية إلى تحقيق التوازن بين كل من موالاته إلى الغرب، ورغبته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتركيا في الداخل، ومن هنا، وجد في المساعدات المالية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية الملاذ الآمن لتحقيق ذلك، وكان حذرًا في علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، وسعى نحو تحجيمها من أجل تحقيق الخطط التنموية، كما أن موقف الحكومة التركية في ذلك الوقت، حول حركات إنهاء الاستعمار في دول العالم الثالث، كان له تأثير على الأيديولوجية السياسية الخارجية لتركيا (Ali Berk Bilir\ 2021).

16- أظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم القومية سيطر على الأيديولوجية الرسمية لكل من تركيا وإيران في فترة ما بين الحربين العالميتين، ورسخ مفهوم السلطة السياسية للدولة، وإحكام قبضتها على كل مناحي الحياة بها، وكان لذلك أبلغ الأثر في تحقيق التقارب النسبي بين كل من إيران وتركيا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن تطور مفهوم القومية التركية، صاحبه معاداة الشيوعية، وهو ما زادت عليه إيران بمعاداتها الإمبريالية، حتى قامت بتأميم النفط في عام 1951، وكان لاختلاف الأيديولوجية القومية لدى كل من الدولتين، تأثيره في إضعاف العلاقات الثنائية بين الجانبين. (DİLŞAH NUR KANMAZ\ 2019)

17- أكدت الدراسة، رؤية زعماء حزب العدالة والتنمية التركي، الإسلام السياسي عقب ثورات الربيع العربي، بأنه أعاد إلى الأذهان، المشهد الغربي في فترة ما قبل قيام الحرب الباردة، حيث تم تشبيه ذلك، بالحركات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والوسطى، وهو ما يؤكد أن هذا المشهد سيعيد رسم سياسات العالم العربي، وما يصاحبها من أطروحة فصل الإسلام عن الحياة السياسية بالدولة، وأكدت الدراسة أيضًا، أن تركيا عقب ثورات الربيع العربي، أخذت منحى المدافع عن الإسلام عقب 2011، ما دفعها إلى تدعيم الأحزاب السياسية ذات المرجعيات الإسلامية في دول الربيع العربي، إيمانًا بدور الإسلام السياسي، وضرورة توطيده في الدول العربية، ما ظهر جليًا في المشهد السوري، وتبنت تركيا فكرة إنشاء نظام إقليمي جديد، يعيد إلى الأذهان، الدولة العثمانية وحدودها القديمة. (Bernard Zaarour\ 2018).

18- خلصت الورقة البحثية إلى أن تركيا تسعى إلى وضع حدود ومعايير حول شراكتها مع كل من العالم العربي والعالم الغربي، حيث تعتبر أن العلاقات مع العالم الغربي هي مفتاح العبور لها نحو المجتمع الدولي، وبالتالي هي حريصة على تأكيد هذه الشراكة مع المجتمعات الغربية كواحدة من اللاعبين الرئيسيين في المشهد الدولي، بينما ترى في علاقاتها العربية، ضرورة تطبيق سياسة التنويع، ولم يكن هناك تحولات جوهرية في علاقتها مع غيرها من دول الجوار الإقليمي أو على الصعيد الدولي. (هادية يحياوي\ 2018).

19- شهدت البيئة الخارجية المحيطة بالسياسة الخارجية التركية، تغييرات ملحوظة، حيث أن تفكك الاتحاد السوفيتي سابقًا وانهيار الكتلة الشرقية وبروز العولمة، لفت من جديد، انتباه تركيا إلى العالمين العربي والإسلامي، ثم إن بروز البارادايم الجديد للسياسة الخارجية التركية، نتج عنه تغيير الموقف التركي تجاه القضايا العربية، حيث تحولت من موقف الحياد واللامبالاة إلى موقف المؤيد بشكل عام، وظهر تأييد تركيا للقضايا العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي خلال الألفية الثالثة، لكن عندما يتعلق الأمر بقضايا عربية ذات طبيعة جدلية، مثل حقوق الإنسان، فإن التأييد التركي يصبح أقل وضوحًا وهو الأمر الذي افتقرت له السياسة الخارجية التقليدية التركية (مصطفى عبد الله خشيم\ 2018).

20- كان القضاء على الحركة الكردية المسلحة، من شأنه أن يخرس ألسنة المعارضة التركية الداخلية، ويتيح لها المضي في طريق قيادة بلادها الذي اختارته، إلا أن طبيعة الوضع الإقليمي والدولي في تلك الفترة، لم يسمح بذلك، ووجدت إيران في ذلك الوقت، ضرورة تغاضي أكرادها عن تقديم الدعم لأكراد تركيا، حتى تتجنب إحداث المشاكل الخارجية وتحقق عنصر الاستقرار الأمني في المنطقة، وصاحب هذا الأمر، علاقات شك وريبة من جانب البلدين (صادق فاضل زغير، عفراء عطا عبد الكريم\ 2018).

21- توصلت الدراسة إلى أنه، على الرغم من الحديث عن توتر العلاقات بين الجانبين الإسرائيلي والتركي منذ عام 2002، والموقف المعارض من قبل صناع القرار الأتراك للسياسات الإسرائيلية كافة في المنطقة، وما صاحب ذلك من انتقادات السياسيين الأتراك للمواقف الإسرائيلية في المحافل الدولية والإقليمية، وحتى في الحملات الانتخابية الداخلية، مما كان له انعكاسات إيجابية على صورة تركيا عربيًا وإسلاميًا، مكن تركيا من إعادة صياغة سياستها واستراتيجياتها مع دول الجوار الإقليمي بعد فترات من التوتر وعدم الاستقرار بينهما، حيث اعتمدت تركيا على نقدها للسياسات الإسرائيلية، لتدعيم مواقفها السياسية الخارجية، سواءً على المستوى العربي أو الإسلامي. (أركان إبراهيم عدوان\ 2020)

22- خلصت الدراسة إلى توضيح طبيعة رؤية العرب للعلاقات التركية الإسرائيلية، من خلال حسمها في مجموعة من القضايا، تمثلت في رؤية قصور الدور التركي في

علاقاته مع القضية الفلسطينية التي تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية بين إسرائيل والمشهد الدولي، على مجال الإغاثة والمساندة العالمية للطرف الفلسطيني، وهو دور ضعيف للغاية، حتى لا يجور على العلاقات التركية الإسرائيلية، كما أن عضوية تركيا في حلف الناتو، وعدم نجاحها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واستمرار تطور علاقتها التجارية والاقتصادية، بل والاستخباراتية مع إسرائيل، يمثل تغيرًا رئيسيًا في الموقف التركي من القضية الفلسطينية، خصوصًا أنها تشكل متغييرات مستقرة في السياسة التركية قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ومن هنا يمكن التأكيد على أن تركيا سعت إلى تدعيم مكانتها الإقليمية كمدافع عن القضايا العربية والإسلامية، مع الاحتفاظ بعلاقتها مع الجانب الإسرائيلي (وليد عبد الحي\ 2021).

23- أكدت الدراسة أن ظهور الخطابات المعيارية والروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى المجتمع المدني كان أكثر ما يميز التغييرات السياسية التركية في عصر حزب العدالة والتنمية، حيث تم تشكيل تفاعل تركيا مع الشرق الأوسط، من خلال توظيف دور المجتمع المدني التركي وإضفائه الشرعية الخاصة بهذا الدور في السياسة الخارجية التركية بالمجتمع الدولي، مع التأكيد على صورة تركيا قبل عام 2013 كوسيط إقليمي ودبلوماسي إنساني في المنطقة، مع توظيفها الجهات غير الحكومية كقوة ناعمة، تمكنها من ترسيخ وجودها في المجتمع الدولي في إطار تعاملها مع الشرق الأوسط وقضاياه الدولية (Harriet Ann Fildes\ 2018).

24- أثار التدخل التركي في ليبيا، العديد من ردود الأفعال داخل ليبيا وخارجها، وكان له أثر واضح على توازنات القوى الدخلية في ليبيا، من خلال تدعيم مكانة حكومة الوفاق الشرعية في مواجهة قوات خليفة حفتر المدعومة دوليًا، والتي تسعى تركيا إلى إسقاطها، ما كان من شأنه، فرض تركيا كطرف رئيسي، فيما يخص الأزمة الليبية ومستقبلها. (اركان ابراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض\ 2020)

التعليق على الدراسات السابقة

- جاءت الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة العلاقات التركية مع المجتمع الدولي، تصب في إطار الدراسات السياسية أو الاقتصادية، دون التطرق إلى الدور الإعلامي الذي يشكل العنصر الرئيسي المتحكم في الرأي العام، سواءً الداخلي أو الخارجي، والمكون الرئيسي لأفكار الشعوب عن العلاقات الدولية والفاعلين الرئيسيين بها.
- التأكيد على أن السياسات التركية شهدت تطورًا ملحوظًا عقب تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد، حيث أصبحت تميل إلى توظيف الإسلام السياسي لخدمة أغراضها الاستراتيجية والدولية، سواءً على مستوى علاقاتها بالدول العربية أو الدول الإسلامية.

- تركيا تسعى إلى توظيف إمكانياتها كافة، من أجل الوصول إلى أغراضها السياسية والاستراتيجية الدولية، وهو ما يجعلها تستخدم القوتين الناعمة والصلبة من أجل تحقيق هذا الأمر، ظهر ذلك بوضوح في الدراسات السابقة التي تناولت دور المنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التركية لتحقيق سياستها الخارجية في المجتمع الدولي.

- أظهرت الدراسات السابقة، التغير النوعي الملحوظ في السياسات التركية الخارجية قبل وبعد فشل مشروعها الخاص بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث كانت، في أثناء فترة السعي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تسير وفقًا للرؤية الغربية، ولكن بعد فشل مساعيها، أصبحت تبحث عن شكل منفرد يميزها في علاقتها بالمجتمع الدولي.

- شاب التذبذب العلاقات التركية مع الدول المجاورة لها في الفترات التاريخية المتعاقبة، وهو ما انتبهت له عقب ثورات الربيع العربي، إذ سعت إلى التأكيد على علاقات حسن الجوار، حتى تتمكن من تقديم صورة إيجابية لها في تعاملاتها مع العرب الذين يكنون لها قدرًا من العداء، منذ فترة الميراث الاستعماري العثماني.

- تؤكد الدراسات السابقة أن تركيا سعت إلى إقامة علاقات ثنائية مع كل دول العالم، سواءً في الشرق أو الغرب، ولم تقتصر على محيطها الإقليمي الجغرافي، حيث جمعتها علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والدول الإسلامية ودول الشرق الأوسط،، للتأكيد على وجودها داخل المشهد العالمي الدولي.

- لم تتناول الدراسات السابقة، حجم الدور التركي الدولي في وسائل الإعلام التركية أو العربية أو الشرق أوسطية، بالرغم من أن تركيا تولي له أهمية كبيرة، وتسعى إلى توطيده وإظهاره باستخدام إمكانياتها السياسية والاستراتيجية، كافة.

المشكلة البحثية

يسعى البحث إلى رصد التحولات الخاصة بالتواجد التركي في دول القارة الأفريقية، من خلال تحليل المضامين الصحفية الخبرية في وكالات الأنباء الرسمية السودانية والليبية والإثيوبية، خاصة أن التواجد التركي في القارة الأفريقية يدور بشأنه العديد من علامات الاستفهام من جانب المجتمع الدولي، في ظل عدم الترحيب به من جانب الدول الأوروبية، وكذلك الدول العربية ذات الموقف المضاد من تركيا، في مقدمتها السعودية والإمارات، بالإضافة إلى مصر.

وركز البحث على تناول المضامين الخبرية بوكالات أنباء ثلاث من الدول، تأخذ منها تركيا ركيزة انطلاقها في الدول الأفريقية، مستغلة التوترات الأمنية والسياسية التي تشهدها هذه الدول، وهي إثيوبيا، خاصة في ظل التوترات الحادثة بين حكومة أبي أحمد وجماعة التجراي الانفصالية بالشمال، بالإضافة إلى ليبيا، التي تشهد توغلًا تركيًا واضحًا مع العمل على إقامة قاعدة عسكرية لها لتأمين المصالح التركية بالدولة، كذلك السودان، حتى بعد سقوط عمر البشير الذي كان داعمًا قويًا للدولة التركية من خلال انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن تركيا سعت إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية في المنطقة حتى لا تفقد ركيزة هامة لها بالمنطقة.

وكان لكل هذه التحركات، مردود قوي وبارز على ما يتم تناوله في وكالات الأنباء الرسمية بشأن الدور التركي في أفريقيا والتحركات التركية الرسمية وغير الرسمية، من خلال إمداد الصحف المحلية والدولية بالأخبار المنشورة.

وتتمثل المشكلة البحثية في: "تحليل المضمون الخبري ورصد القوى الفاعلة بالأخبار المنشورة حول العلاقات التركية الأفريقية بوكالات الأنباء الإثيوبية والسودانية والليبية".

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من نقاط عدة، تتمثل في:

1- أصبحث تركيا تشكل نموذجًا للإمبريالية الشرق أوسطية بمفهومها الجديد، من خلال توظيف أدوات القوى الناعمة وغير الناعمة، من أجل تحقيق استراتيجتها في العالم ككل، وفي القارة الإفريقية بشكل خاص.

2- تعد تركيا أحد الأذرع الرئيسية الداعمة لجماعة الإخوان المسلمين بجانب قطر، سواءً ماديًا أو عسكريًا أو معنويًا، وبالتالي فإن وجودها بقوة في دول القارة الأفريقية والتي تقع مصر في شمالها، يلقي بتداعياته على استقرار الدولة المصرية سياسيًا واقتصاديًا بل وعسكريًا.

3- تسعى تركيا من خلال علاقتها بدول القارة الأفريقية إلى تكوين تحالف أفريقي لها، يساندها في المحافل الدولية، حيث أنه رغم ضعف الصوت الأفريقي دوليًا إلا أن الكتلة العددية الأفريقية لا يستهان بها، ما دفعها إلى أن تشكل من دول أفريقيا ظهيرًا مسانداً لها، يقف في وجه معارضيها، في مقدمتهم الإمارات والسعودية ومصر.

4- توطيد علاقة تركيا بكل من إثيوبيا -دولة منابع النيل- والسودان -الامتداد الجنوبي لمصر- وليبيا -صاحبة الحدود المشتركة مع مصر- يؤكد على النوايا غير السليمة تجاه الدولة المصرية، خاصة في ظل توتر العلاقات بين الجانبين.

5- تعد الدراسة آنية، حيث أن العلاقات التركية الأفريقية، بالرغم من كونها بدأت في فترات الدولة العثمانية، أي ما يقرب من قرنين من الزمان، إلا أنها عادت للأذهان مرة أخرى منذ عام 2005، باستغلال المساعدات الاقتصادية والدعم الخيري على استحياء، لتوطيد أركان العلاقات بين الجانبين، ثم توطيد الصلات بين الجانبين الأفريقي والتركي، من خلال الزيارات المتكررة بين الجانبين، والتي بدأت منذ عام 2017، بجولة الرئيس أردوغان للسودان وتشاد وتونس.

6- قلة الدراسات التي تناولت وكالات الأنباء الأفريقية والمضمون الخاص بها، ومدى رصد العلاقات الأفريقية الدولية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي: **"رصد وتحليل المضمون الخبري والقوى الفاعلة الخاصة بخطاب وكالات الأنباء الليبية والسودانية والإثيوبية إزاء النفوذ التركي في أفريقيا في عام 2021"**، وينبثق من هذا الهدف، مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل في:

1- رصد وتحليل المضمون الخاص بوكالات الأنباء الليبية والسودانية والإثيوبية إزاء العلاقات التركية الأفريقية.

2- قياس حجم التناول الخاص بالعلاقات التركية الأفريقية في وكالات الأنباء الرسمية بالدول الثلاث، للتعرف على الصوت الرسمي لكل دولة إزاء التعاون التركي الأفريقي.

3- رصد وتحليل القوى الفاعلة المتحكمة في العلاقات بين الجانبين، وفقًا لما تم تناوله في وكالات الأنباء الرسمية للدول الثلاث بشأن النفوذ التركي في المنطقة، وقياس مدى القبول أو الرفض الخاص بهذا النفوذ.

4- رصد وتحليل المصادر التي تستمد منها وكالات الأنباء الرسمية للدول الثلاث معلوماتها فيما يتعلق بالنشاط التركي في المنطقة.

5- قياس حجم النفوذ التركي في القارة الأفريقية، من خلال تسليط الضوء على المضمون الخبري الذي يتناول العلاقات المشتركة بين الجانبين، وكيفية ذكر التعاونيات بين كل من تركيا وكل من دول العينة الثلاث على حدة.

تساؤلات الدراسة

1- ما هو المضمون الخبري الخاص بوكالات الأنباء الرسمية للدول الثلاث بشأن النفوذ التركي في القارة الأفريقية؟

2- ما هي الأطروحات التي ركزت وكالات الأنباء الخاصة بكل دولة عليها، عند نشر التعاونيات الثنائية بين تركيا ودولتها؟

3- ما هي الرؤية التي تبنتها وكالات الأنباء الرسمية الثلاث، عند تقديم الأخبار الخاصة بالتواجد التركي الأفريقي؟

4- كم عدد الموضوعات التي نشرتها كل وكالة عن التعاون التركي الأفريقي؟

5- كيف سعت وكالات الأنباء الثلاث إلى رسم صورة الوجود التركي في أفريقيا؟

6- ما هي القوى الفاعلة المؤثرة في المضمون الخاص بوكالات الأنباء الرسمية الثلاث، سواءً على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي؟

7- هل هناك ظروف خارجية لعبت دورًا في التأثير على العلاقات التركية الأفريقية؟ وما هي؟ وكيف أثرت؟

8- لماذا سعت وكالات الأنباء الرسمية إلى التركيز على أطروحات معينة- عند تناولها التواجد التركي في المنطقة؟

9- ما هي الاتجاهات الخاصة بالمضمون الخبري الرسمي لوكالات الأنباء الثلاث بشأن النفوذ التركي، وكيفية اتساقه مع السياسة الرسمية للدولة والتعبير عنها؟

الإطار النظري الخاص بالدراسة

اعتمدت الدراسة على **مدخل تحليل الأطر الإعلامية.**

تم الاعتماد على هذا المدخل النظري في الدراسة، للعمل على تقديم تحليلات مرضية عن معالجات وكالات الأنباء الليبية والسودانية والإثيوبية إزاء النفوذ التركي في القارة الأفريقية، بالإضافة إلى التعرف على المضمون الخاص بالوكالات سالفة الذكر، بشأن نشاط تركيا داخل أفريقيا

كما أن هذا المدخل النظري، يوضح حال وجود تباين في المضمون الخبري الرسمي الخاص بوكالة كل دولة على حدة، مما يمكن من تقديم صورة واضحة عنه، إضافة إلى ذلك، هذا المدخل كفيل بتحديد حجم المواد المنشورة داخل الوكالات الثلاث فيما يتعلق بالعلاقات التركية الأفريقية والتعرف على العناصر المؤثرة الخاصة بكل دولة.

وساعد هذا المدخل في التعرف على نوعية الأطر التي تحكم المضامين الخاصة بوكالات أنباء العينة، من خلال تحديد الأطر السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وكذلك الأطر الإنسانية أو الأطر الثقافية وغيرها من أنواع الأطر، والعمل على تحديد نوع الإطار المرتبط بالمضمون المقدم وتفاوته بين أطر عامة

تتناول الأحداث من منظور عام، وأطر محددة تسعى إلى التركيز على بعض الأحداث وإغفال أخرى.

الإطار المنهجي للدراسة

- **نوع الدراسة:**

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة، حيث تهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر والأحداث والأوضاع القائمة، وذلك لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها أو إصدار تقييمات بشأنها.

وتستهدف الدراسة، تجاوز وصف وتحليل المضمون الخبري الخاص بوكالات الأنباء الليبية والسودانية والإثيوبية إزاء النفوذ التركي في دول القارة الأفريقية، والكشف عن الأطروحات الواردة بهذا المضمون الخبري والأفكار الظاهرة بهذا المضمون وما يحتويه من معانٍ، وتحليلها، ومقارنة هذا المضمون بين كل من وكالات الأنباء الثلاث حول الدور التركي في أفريقيا، وكيفية تعامل السلطة السياسية مع هذا الدور.

بالإضافة إلى التعرف على مصادر استقاء المعلومات والبيانات المتعلقة بالعلاقات التركية الأفريقية، كما تسعى الدراسة إلى المقارنة بين مختلف مضمون وكالات الأنباء إزاء التفوذ التركي الأفريقي في عام 2021، خاصة أن وكالات الأنباء محل التحليل، هي وكالات أنباء رسمية للدولة، تبث المضمون الخبري الخاص بدولتها سواءً لوسائل الإعلام المحلية أو الدولية.

- **منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على:**

1- منهج المسح:

تم استخدام منهج المسح الإعلامي، للمساعدة في رصد مختلف جوانب الظاهرة محل البحث، من خلال إجراء مسح استطلاعي لمضمون وكالات الأنباء محل الدراسة والتي تناولت التواجد التركي في القارة، لرصد محددات العلاقة بين الدول الأفريقية وتركيا، من خلال تحليل المضمون الخبري في إطار سياقات متعددة، وعقد المقارنات، وتأكيد مصادر الاتفاق والاختلاف بين السياقات المختلفة وتأثيراتها.

2- أسلوب المقارنة المنهجية:

وذلك بسبب اتساع الظاهرة البحثية محل الدراسة، ليصبح الأسلوب المقارن مطلبًا منهجيًا لتحقيق التكامل وليس كمنهج مستقل بذاته[53]، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- الكشف عن جوانب الاتفاق والتباين في ملامح المضمون الخبري لوكالات الأنباء الثلاث إزاء النفوذ التركي داخل القارة.

2- الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين السيناريو الخاص بكل دولة على حدة، في إطار التحليل الخاص بمضمونها الصحفي الرسمي حول العلاقات الأفريقية التركية.

أدوات جمع البيانات

من المتفق عليه في الدراسات العلمية، أن اختيار أدوات الدراسة يتوقف أولًا على طبيعة المعلومات المطلوب جمعها، وثانيًا على قيمة المعلومات التي يتم جمعها باستخدام هذه الأدوات[54]، وبالنظر إلى أن الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على مضمون وكالات الأنباء الرسمية لكل من إثيوبيا والسودان وليبيا إزاء النفوذ التركي الأفريقي والعلاقات المشتركة بين الجانبين، استخدمت أسلوبًا كميًا بالاضافة إلى الأسلوب الكيفي، ليتلاءم مع طبيعة الدراسة المقارنة، بصورة أكبر.

وتستخدم الدراسة **أداة تحليل المضمون الإعلامي مع الاستعانة بتحليل القوى الفاعلة من أداة تحليل الخطاب الإعلامي:**

استعانت الدراسة بأداة **تحليل المضمون الإعلامي وأسلوب تحليل القوى الفاعلة،** للوقوف على التوجهات الفكرية التي عكسها الخطاب الخبري لوكالات الأنباء بشأن النفوذ التركي في أفريقيا، عن طريق رصد الأفكار والآراء المطروحة داخل هذه الأخبار، ثم تحليل البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها في ضوء ربطها بسياقاتها، وتوضيح الأطروحات التي ركزت عليها وكالات الأنباء في رصدها التواجد التركي الأفريقي أو في حديثها عن التعاونيات المشتركة بين الجانبين التركي والليبي، التركي والإثيوبي والتركي والسوداني، وفي هذا الإطار، تم الاستعانة بـ:

1- وحدات التحليل:

اعتبرت الدراسية، عدد الموضوعات التي تناولت التواجد التركي في القارة أو التعاون التركي الإفريقي المشترك هي الوحدة الرئيسية التي يتم القياس عليها، مع تقسيمها في البحث بين موضوعات سياسية واقتصادة واجتماعية وثقافية، إلخ..

كما تم العمل على الربط بين وحدة المحتوى ووحدة الترميز، من خلال الإشارة إلى طبيعة تناول التواجد التركي الأفريقي، سواءً كان تناول سلبي أو إيجابي.

بالتالي، إن تصنيف المادة سيكون على حسب المضمون الخاص بها، وليس وفقًا لطول المادة بالسنتي أو الإنش أو عدد السطور الخاص بها.

2- التصنيفات:

اعتمدت الدراسة على نوعية الموضوعات المتعلقة بتركيا وحجم توغلها في القارة الأفريقية، من خلال تناول تصنيف الأخبار الخاصة بالتواجد التركي المباشر في القارة أو في كل دولة على حدة، كما عكستها وكالات الأنباء الخاصة بكل من إثيوبيا والسودان وليبيا.

3- العينة:

تم مراعاة الزمن في اختيار العينة، بحيث يكون موحدًا في وكالات الأنباء الثلاث، حتى يكون كل يوم له الفرصة ذاتها في الاختيار، بالتالي تناولت الدراسة المضمون الخبري الخاص بالتواجد والنفوذ التركي في أفريقيا في عام 2021 منذ يناير وحتى ديسمبر، وفقًا لما تم طرحه عن هذا التواجد في التاريخ المذكور، مع العمل على التمييز بين نوعية الأخبار التي تتلقاها وسائل الإعلام المشتركة في الخدمة الإخبارية الخاصة بهذه الوكالات، وفقًا لما يتم طرحه على الموقع الخاص بهذه الوكالات.

4- اختبار الثبات:

حيث أن ثبات التحليل شرط أساسي للبرهان على مصداقية نتائجه، تم توحيد الوحدات التي يتم القياس على أساسها المضمون الخاص بوكالات الأنباء الثلاث، من خلال توحيد كل من وحدات المضمون، وهي عدد المرات التي ذكرت فيها التغلغل التركي بالقارة الأفريقية، بالإضافة إلى عدد المرات السلبية والإيجابية حول العلاقات التركية الأفريقية المشتركة بصفة عامة أو التركية الليبية، التركية السودانية والتركية الإثيوبية بصفة خاصة، وذلك للوصول إلى نتائج دقيقة في تحليل المضمون.

5- أسلوب تحليل القوى الفاعلة:

أتاح هذا الأسلوب، الفرصة في تحديد القوى الفاعلة داخل النص الخبري المقدم والأدوار والسمات التي نسبها مضمون وكالات الأنباء لهذه القوى عبر توطينها في سياقاتها من الأحداث موضع التحليل، وفي ضوء تأثيرات ظروف إنتاج النص وأيديولوجياته المجتمعية والسياسية والثقافية.

العينة التحليلية داخل الدراسة

عينة وكالات الأنباء:

تمثلت في وكالات الأنباء الرسمية بكل من ليبيا (Lana) ووكالات الأنباء السودانية (Suna) ووكالة الأنباء الإثيوبية (Press.et)، وكان هناك أسباب لاختيار وكالات الأنباء، تمثلت في:

1- تعذر الوصول إلى صحيفة رسمية في ليبيا، في ظل تصاعد وتيرة العنف القبلي والانشقاق الداخلي وعدم وجود حكومة واحدة معبرة عن الدولة، بالتالي كان لا بد من توحيد العينة الخاصة بمصدر استقاء المعلومات الصحفية عن التواجد التركي بالقارة الأفريقية، لذا تم الاستعانة بوكالة الأنباء الرسمية لكل من إثيوبيا والسودان بجانب وكالة الأنباء الرسمية بليبيا.

2- الوضع في السودان لم يكن واضحًا، كذلك في ظل انهيار نظام البشير وسقوطه في عام 2019 وتولي عبد الله حمدوك رئاسة مجلس الوزراء كرئيس للهيئة التنفيذية الرئيسية لجمهورية السودان، وبسبب عدم وجود صحف رسمية سودانية معبرة عن الصوت الرسمي الموحد للدولة، كان من الأفضل تناول المضمون الخاص بوكالة الأنباء الرسمية للتوقف على وجهة النظر الرسمية للدولة تجاه التواجد التركي، سواءً على المستوى الداخلي أو على المستوى الأفريقي ككل.

3- تمتلك هذه الوكالات، مواقع خاصة بها على شبكة الإنترنت باللغات الإنجليزية أو العربية، ما جعل هناك سهولة في الوصول إلى مضمونها، وإمكانية رصده وتحليله.

مجتمع الدراسة

يتمثل في كل من ليبيا والسودان وإثيوبيا، حيث تمتلك كل من الدول سالفة الذكر، شبكة قوية من العلاقات المشتركة مع الجانب التركي. في ليبيا، سعت تركيا منذ سقوط نظام معمر القذافي، إلى تأسيس قاعدة عسكرية لها، تكون أداتها الرئيسية في السيطرة على منطقة الشمال الأفريقي، وتتخذها كمركز لتهديد الدول الأوروبية من الجنوب، ولمصر من الغرب، ونجحت تركيا بالفعل في تأسيس قواعد عسكرية خاصة بها في الغرب الليبي، تحديدًا في كل من مصراته ومعيتيق، وتأتي على رأسها قاعدة مصراتة البحرية التي جهزتها لقواتها[55].

أما بالنسبة للسودان، توطدت العلاقات بين الجانبين في ظل النظام السابق - عمر البشير- والذي كان معروفًا بانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين، وتأتي تركيا على قائمة أوائل الدول المدعمة لهذه الجماعة، سواءً على الصعيد المادي أو المعنوي، خاصة بعد تولي رجب طيب أردوغان رئاسة الدولة التركية في 2014، انطلاقًا من خلفيته السياسية الإسلامية، بالرغم من أنه يصف نفسه بالديمقراطي المحافظ. لذا كان لا بد من رصد تطور العلاقات بين الجانبين بعد سقوط نظام البشير الذي استمر قرابة 30 عامًا، في محاولة للتعرف على الرأي السوداني في العلاقات المشتركة بين الجانبين وما تسعى تركيا إلى القيام به، من أجل الحفاظ على هذه

العلاقات، كنقطة ارتكاز لها بالقارة الأفريقية، وكمركز تهديد مباشر للامتداد الجنوبي المصري[56].

ومن ناحية أخرى، عند الحديث عن دول حوض النيل، لا بد من ذكر إثيوبيا التي تقوم تركيا بتوطيد أركان الصلة معها بشكل مباشر، من خلال الاستثمارات في قطاعات الزراعة والتجارة والتعدين، خاصة أن إثيوبيا تعد من أهم دول حوض النيل، فهي التي تمتلك منبع النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا ويتدفق إلى السودان من الجنوب الشرقي، وهو مصدر معظم كمية المياه في النهر، ما يمثل تهديدًا صريحًا لمصدر المياه الوحيد في مصر، بالإضافة إلى أن إثيوبيا، تعد الدولة الرئيسية في منطقة القرن الأفريقي، في ظل أنها تمتلك إمكانيات استثمارية ضخمة في العديد من القطاعات إذا ما قورنت بجيبوتي أو إرتيتريا أو الصومال، رغم عدم وجود ميناء بحري خاص بها[57].

فئات التحليل

تم تناول المضمون الخاص بوكالات الأنباء الثلاث سالفة الذكر، حول التواجد التركي في القارة الأفريقية، وتمثل في كونه مضمونًا خبريًا، جاء مختصرًا في بعض الأحيان على هيئة خبر قصير مجرد، وجاء في أحيان أخرى، على هيئة تعليق إخباري أو تقرير إخباري يتناول شرحًا أكثر تفصيلًا للحدث محل الرصد والتحليل، مع إعطاء بعض الخلفيات اللازمة إن وجدت.

عينة الفترة الزمنية

تمثلت في عام 2021، منذ يناير وحتى ديسمبر، حيث تأتي الدراسة ممثلة الفترة الآنية، والتي يسهل رصد المضمون التحليلي الخاص بها، خاصة أن الدراسة تتناول وكالات الأنباء التي يصعب وجود أرشيف سنوي خاص بها على الموقع الإلكتروني.

بالإضافة إلى أن عام 2021، هو العام التالي لجائحة كورونا، والذي جاء تأثيرها جليًا على العالم ككل، سواءً على المستوى السياسي أو الاقتصادي او الاجتماعي، بالتالي كان لا بد من رصد مجمل الأوضاع التركية الأفريقية، بعدما تكشفت هذه الجائحة، وتحددت معالمها بشكل واضح وصريح.

كما شهد العام نفسه في شهر ديسمبر، القمة الثالثة للشراكة التركية-الأفريقية في إسطنبول، والتي جاءت تحت عنوان «الشراكة المعززة من أجل التنمية والازدهار معًا».

نتائج الدراسة التحليلية

أولًا: عدد الموضوعات الخاصة بالنفوذ التركي:

عدد الموضوعات الخاصة بتركيا	ك	%
وكالة الأنباء الليبية	85	69.7
وكالة الأنباء الإثيوبية	25	20.5
وكالة الأنباء السودانية	12	9.8
الإجمالي	122	100.0

جدول رقم (1)

وفق الجدول السابق، تصدرت وكالة الأنباء الليبية Lana في عدد الموضوعات الخاصة بالتواجد والنفوذ التركي الأفريقي بنسبة 69.7%، حيث تنوعت الموضوعات التي تحدثت عن تركيا ودورها الأفريقي، في إظهار واضح لحجم التدخل التركي في ليبيا على الصعيد الداخلي تحديدًا، حيث كانت الموضوعات غارقة في المحلية، لم تتناول التغلغل التركي في القارة سوى عند الحديث عن القمة الاقتصادية التركية- الأفريقية. وهو ما يمثل حوالي 5 موضوعات من جملة 85 موضوعًا تناول الدور التركي في ليبيا، مدى مساعدتها لتحقيق التطور الليبي ولم الشمل الليبي والتخلص من المرتزقة وغيرها من الموضوعات.

بينما جاءت الموضوعات التي تناولت النفوذ التركي الأفريقي وفقًا لوكالة الأنباء الإثيوبية Press.et بنسبة 20.5% من جملة الموضوعات الخاصة بالتواجد والنفوذ التركي في القارة الأفريقية، وهي في المرتبة الثانية. واتسمت الموضوعات بالطابع المحلي بنسبة عالية، حيث لم يتم الحديث سوى عن التعاون التركي الإثيوبي على المستويات الاقتصادية والسياسية كافة، بل وأيضًا العسكرية، سوى في 3 موضوعات تناولت الحديث عن منطقة القرن الإفريقي والنزاع الإثيوبي في منطقة تجراي والتدخل الأمريكي في المنطقة وهو ما تسعى تركيا، بإعتبارها إحدى الدول الصديقة لدول القارة، أن تتصدى لذلك، حتى تتمكن إثيوبيا من تحقيق استقلالها السياسي بعيدًا عن التدخلات الأجنبية في شئونها الداخلية، إذ أن تركيا دائمًا ما تقدم نفسها على أنها الدولة المدعمة لدول القارة الأفريقية بعيدًا عن التدخل في الشأن الداخلي لها، فهي ليست دولة ذات طموحات استعمارية، بل هي دولة تعاني من التدخل الغربي في شأنها الداخلي مثلها مثل الدول الأفريقية، لذا لا بد من تكاتف الإثنين معًا، من أجل وضع حد لهذا التدخل الغربي الإمبريالي الاستعماري.

بينما جاء عدد الموضوعات الخاصة بالنفوذ التركي في القارة الأفريقية وفقًا لوكالة الأنباء السودانية Suna بنسبة 9.8% من إجمالي الموضوعات الخاصة بتركيا، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنظيرتها السابقتين. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك، إلى أن السودان عقب سقوط البشير، تسعى إلى الانسلاخ بعيدًا عن

العلاقات التركية التي كانت المتهم الأول بتعاملها مع نظام البشير المعزول في وقائع رئيسية مدعمة عن أخونة النظامين معًا ودعمهم لجماعة الاخوان المسلمين الإرهابية، حتى أن البلدين استضافا القيادات الإخوانية الهاربة من مصر وسوريا والعراق على أراضيهما في عهد عمر البشير الذي كان يسهل لهم مهمة السفر إلى تركيا. واتسمت الموضوعات بالعمومية بنسبة كبيرة في الحديث عن النفوذ التركي الأفريقي، فلم يكن هناك حديث عن التعاونيات التركية السودانية أو الشراكات بين البلدين بنسبة كبيرة، قدر الحديث عن التعاونيات الأفريقية التركية، من خلال ذكر القمة الاقتصادية التركية الأفريقية، وكذلك دعم تركيا للجانب الليبي سياسيًا واقتصاديًا.

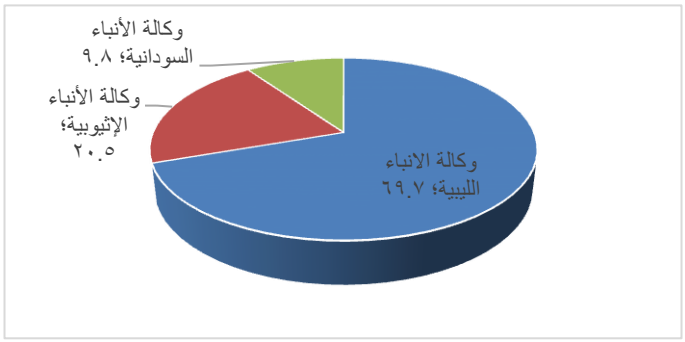

شكل رقم (2)

يتضح من خلال الشكل البياني، استحواذ وكالة الأنباء الليبية Lana على جملة الموضوعات الخاصة بتركيا أفريقيًا، وهو ما يعكس حجم التواجد التركي على الأرض الليبية وحجم العلاقات المتبادلة بين الجانبين خاصَّة، مع التأكيد على أن أغلب هذه الموضوعات كانت موضعات خاصة بالشأن الداخلي الليبي.

في حين أن قلة نسبة الموضوعات الواردة في كل من وكالة الأنباء الإثيوبية Press.et ووكالة الأنباء السودانية Suna يؤكد أن كلًا من الدولتين لم تستحوذ تركيا على الشأن الداخلي بهما، قدر استحواذها على الشأن الداخلي الليبي، حيث تنظر إثيوبيا إلى تركيا على أنها شريك اقتصادي مهم، يمكن أن يساندها لتحقيق التنمية المحلية، ولكن وفقًا للشروط الموضوعة مسبقًا من جانب إثيوبيا، وهو ما تفتقده في تعاونياتها مع الإمبريالية الغربية. إذ أنه بالرغم من الذراع الصهيو- أمريكي المتغلغل في إثيوبيا، والذي كان من شأنه تقويد الهيمنة الإثيوبية على منطقة القرن الأفريقي، إلا أن هذا التعاون إنما يسير وفقًا لسيناريو معد سلفًا من جانب الغرب، لم تشارك فيه إثيوبيا بل تم فرضه عليها، بالتالي أصبحت مجبرة عليه، أغلب الوقت. في حين أن التعاون الترك- إثيوبي يحظى بسيناريو توافقي، يحترم فيه الإرادة الإثيوبية في المقام

الأول –ظاهريًا- وبالتالي فهو يقدم الدعم اللوجستي الذي تحتاجه إثيوبيا، دون فرض سيناريوهات مسبقة عليها.

بينما كان الموقف السوداني واضحًا، فالسودان كدولة لا تستنكر على الدولة التركية قوتها الاقتصادية والعسكرية بل والسياسية التي تحتاج لها السودان في مرحلتها الجديدة كظهير ثنائي متوازن في المنطقة لا يسير في ركب السياسات الأمريكية التي دائمًا ما تسعى لتقويد المنطقة وفقًا لرؤيتها ومصالحها الذاتية دون احترام إرادة أحد، وهو ما تعاني منه أغلب الدول الأفريقية في شراكتها مع الغرب الاستعماري ذو الميراث المقيت في المنطقة، حيث أن تركيا تقدم دائمًا نفسها بكونها الدولة ذات الحس التعاوني المتوازن الذي يساعد الدول الأخرى دون أطماع استعمارية إمبريالية، لكن هذا لا يمنع أن الموقف التركي السوداني يشوبه العديد من الشوائب، خاصة أن غمام التعاون مع الرئيس المعزول عمر البشير ذو الخلفية الإخوانية تسيطر على المشهد بشكل كبير.

ثانيًا: اتجاهات الموضوعات نحو النفوذ الترك- أفريقي:

اتجاه الموضوعات	وكالة الأنباء الليبية		وكالة الأنباء الإثيوبية		وكالة الأنباء السودانية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	65	76.5	22	88	9	75	96	78.7
محايد	20	23.5	3	12	3	25	26	21.3
الإجمالي	85	100	25	100	12	100	122	100
كا2: 3.639 درجة الحرية : 2 مستوى المعنوية: 0.025 دال معامل التوافق: 0.115								

جدول رقم (3)

يتضح من خلال الجدول السابق، سيطرة الاتجاهات الإيجابية على الموضوعات الخاصة بالنفوذ التركي الأفريقي في القارة، وذلك بحسب ما جاء في وكالات الأنباء الثلاث اللاتي تصدرت بها الاتجاهات الإيجابية للموضوعات بنسبة 76.5% لوكالة Lana الليبية و88% لوكالة Press.et الإثيوبية و78.8% لوكالة Suna السودانية، وهو ما يؤكد أن الحس الرسمي للدول الثلاث لا يعارض التواجد التركي في دولهم أو في القارة الأفريقية ككل، حيث دائمًا ما تصدر تركيا عن نفسها حس التوازن والتعاون والتنمية مع احترام السيادة الداخلية للدول وعدم المساس بها تحت أية ظروف، وهو ما نجحت فيه بالفعل وفقًا للتحليل السابق.

بينما جاء الاتجاه المحايد بنسبة ضئيلة في الوكالات الثلاث سالفة الذكر، لا تتعدى 23.5% لـLana و12% لـPress.et و25% لـSuna.، وهو ما ظهر في الموضوعات التي جاء فيها ذكر تركيا مع الدول الأخرى في العالم عند عقد المنظمات الدولية مثل جلسات الأمم المتحدة أو الاجتماعات الثنائية بين تركيا وأمريكا

وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول، لبحث كيفية مساندة أفريقيا في قضاياها المختلفة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو حتى العسكري منها.

وتصدر الاتجاه الإيجابي كما ورد في وكالة الأنباء الأثيوبية على سالفيه، وهو ما يؤكد على الاتجاه الرسمي الإثيوبي الذي يرى في تركيا داعمًا وحليفًا قويًا، متوازنًا، دائمًا ما يقدم المساعدة مع احترام سيادتها الداخلية وعدم التدخل في شئونها، وهو ما لم تجده من الدول الأخرى التي ترتبط معها بعلاقات ثنائية أحادية الجانب، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

واختفى الاتجاه السلبي من المشهد الرسمي بوكالات الأنباء الرسمية للثلاث دول، وهو ما يؤكد على أنهم لا يرون في النفوذ التركي الأفريقي أي تهديد لهم، بل على العكس، يمكن اعتباره مكسبًا حقيقيًا يساعد في تنمية وتطور الدول الأفريقية مع احترام سيادتها الداخلية.

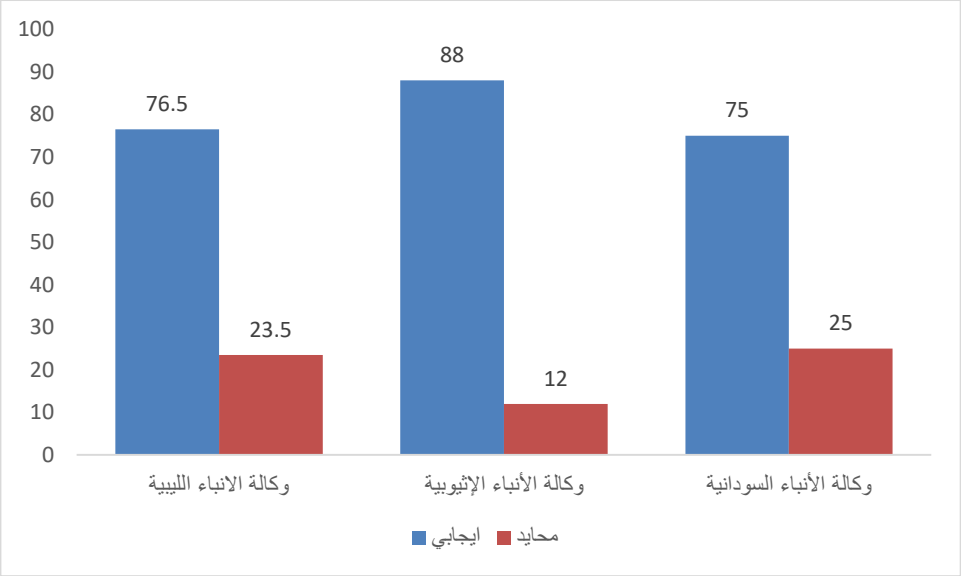

شكل رقم (4)

يؤكد الشكل رقم (2)، ما تم ذكره في الجدول السابق، بشأن غلبة الاتجاهات المؤيدة للنفوذ الترك- أفريقي في الوكالات الثلاث على غيرها من التصنيفات، في ظل غياب التصنيف المعارض، وهو ما تعتبره الإمبريالية الغربية مصدر تهديد صريح لها في المنطقة، إذ أن دخول تركيا كلاعب استراتيجي مدعم للسياسات الأفريقية، بل وشريك في عملية التنمية الاقتصادية بالدول، ولجوء الكثير من الدول الأفريقية للبحث عن الدعم اللوجستي التركي بعيدًا عن الميراث الاستعماري الغربي الذي دائمًا ما

يقف عقبة أمام التقبل الأفريقي للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد أن تركيا ستكون البديل الآمن للدول الأفريقية الباحثة عن التنمية، مع احترام الرأي والسيادة الداخلية، وإيجاد أرضية مشتركة من التفاهم بينها وبين الدولة المدعمة لها، دون فرض اتجاه مسبق عليها، مما يشكل خطورة كبيرة وتهديدًا صريحًا للغرب في المنطقة.

ثالثًا: تصنيف الموضوعات الخاصة بالنفوذ الترك- أفريقي:

تصنيف الموضوعات المتعلقة بتركيا	وكالة الأنباء الليبية ن=85		وكالة الأنباء الإثيوبية ن= 25		وكالة الأنباء السودانية ن=12		الإجمالي ن= 122	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	41	48.2	20	80.0	5	41.7	66	54.1
اقتصادي	20	23.5	10	40.0	4	33.3	34	27.9
عسكري	12	14.1	4	16.0	2	16.7	18	14.8
أخرى	10	11.8	-	-	-	-	10	8.2
صحي	8	9.4	-	-	1	8.3	9	7.4
اجتماعي	7	8.2	-	-	1	8.3	8	6.6
ثقافي	2	2.4	1	4.0	2	16.7	5	4.1
زراعي	-	-	-	-	2	16.7	2	1.6
تجاري	-	-	-	-	1	8.3	1	0.8

جدول رقم (5)

غلبت الموضوعات السياسية على غيرها من الموضوعات الخاصة بالنفوذ التركي في القارة الأفريقية، حيث أن العلاقات بين الدول، ذات طبيعة سياسية بحتة، حتى وإن كان يهدف إلى تحقيق التنمية أو التطور أو تحقيق أهداف اقتصادية أو استثمارية أو تجارية، فالعلاقات الدولية في طبيعتها، هي فرع من فروع العلوم السياسية، وبالتالي فإن أي علاقات بين الدول، سواء أكانت ثنائية أو أكثر، تدخل في فروع العلاقات الدولية، وجاءت فئة الموضوعات السياسية بنسبة 48.2% لـLana الليبية و80% لـPress.et الإثيوبية و41.5% لـSuna السودانية.

ومن خلال النتائج السابقة، يتضح تقدم الموضوعات السياسية التي طرحتها وكالة الأنباء الإثيوبية على سابقتيها، وهو ما يؤكد أن العلاقات بين الجانبين الإثيوبي والتركي هي علاقات تتحكم فيها السياسة الداخلية لكل دولة، وهو ليس بالأمر الغريب على إثيوبيا، التي تتسم بنظامها السلطوي، وكذلك تركيا التي يشكل فيها رئيس الجمهورية صاحب الكلمة العليا بها، بالإضافة إلى أن الموقع الجغرافي الإثيوبي في منطقة القرن الأفريقي يحظى بأهمية سياسية كبيرة، وهو ما تسعى تركيا إلى الاستفادة منه، من خلال علاقتها بالجانب الإثيوبي، حتى تتمكن من السيطرة عليه بشكل أو بآخر.

بينما تقاربت النسبة بين كل من وكالة الأنباء الليبية ونظيرتها السودانية، ما يرجع في الأساس إلى طبيعة الظروف الداخلية المحيطة بالدولتين، حيث أن ليبيا ما زالت عالقة في غضون الحرب الأهلية الدائرة على أراضيها، والتي لم تحسم بعد، وما تبع ذلك من وجود حكومتين في الدولة الواحدة، الوحدة الوطنية والحكومة الليبية الانتقالية، وهو ما يصعب من المشهد السياسي الليبي والعلاقات الثنائية بينها وبين أي دولة خارجية. ولم يختلف الأمر كثيرًا في السودان، عقب عزل عمر البشير في 2019، إذ يبقى السودان تائهًا في طريق الانتقال نحو الدولة المدنية الحديثة، نتيجة خلافات ضربت شراكة الحكم، وهو ما أدخل البلاد في أزمة سياسية طاحنة، وما تبعها من قطيعة جزئية من المجتمع الدولي، تجلت آثارها على علاقتها بالدول الأخرى، في مقدمتها تركيا التي يتم النظر لها باعتبارها الدولة المدعمة لحركة الإخوان المسلمين التابع لها الرئيس المعزول عمر البشير.

وجاءت الموضوعات الاقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة 23.5 لـLana و40% لـPress.et و33.3% لـSuna، خاصة أن الدول الثلاث تنظر إلى تركيا باعتبارها حليف استراتيجي هام، يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي داخلي ملحوظ، إذا ما تمت الشراكة معها على النحو الأمثل، كما أنه لا يمكن إنكار أن تركيا تشكل قوة اقتصادية عالمية، تسعى إلى توطيد أركان سلطتها مع الدول الأفريقية الأخرى، لما تتمتع به هذه الدول من موارد طبيعية، يمكن أن تستغلها تركيا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تطمح لها على الصعيد الداخلي، بل والمنافسة مع الإمبريالية الغربية على البزوغ، كقوى اقتصادية عالمية جديدة في المنطقة.

بينما جاءت الموضوعات العسكرية في المرتبة الثالثة لوكالات الأنباء الثلاث، وذلك بنسبة 14.1% لليبيا و16% لإثيوبيا و16.7% للسودان، فالتواجد التركي لا يمكن أن يتم بمعزل عن الظهير العسكري، الوجه الآخر للشراكة التركية مع أي قوى عالمية، فتركيا هي حليف عسكري بصفة عامة، تغلفه الأوجه السياسية أو الاقتصادية والاستثمارية، وبالنسبة إلى أفريقيا، فهي حليف عسكري صريح يحمي الإرادة السياسية للدول والحركة الاقتصادية والاستثمارية، ويحقق التنمية بعيدًا عن سطوة الإمبريالية الغربية، إذ أن دول القارة الأفريقية، بالرغم من ضعف صوتها في المحافل الدولية، إلا أنها قوى عددية لا يمكن إنكارها، بل تسعى تركيا إلى كسبها أو تحييدها عند مهاجمة الدور التركي العالمي في المحافل الدولية من قبل الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

واحتلت الموضوعات الاجتماعية، المرتبة الرابعة بالنسبة لوكالة الأنباء السودانية بنسبة 8.3%، وفي المرتبة السادسة لوكالة الأنباء الليبية بنسبة 8.2%، حيث تناولت الموضوعات، دراسة سفر الليبيين أو السودانيين إلى تركيا من أجل العمل أو البحث عن فرص معيشية أفضل، بينما غابت هذه الموضوعات عن وكالة

الأنباء الإثيوبية، لعل السبب الرئيسي هو صعوبة تطبيق هذا الأمر بالنسبة للإثيوبيين، مع اختلاف اللغة والديانة والظروف المعيشية بين الدولتين، فيما جاءت الموضوعات الصحية بنسبة 9.4% لليبيا و8.3% للسودان، وهو ما تم طرحه من خلال إرسال تركيا، المساعدات الطبية لكل من البلدين أثناء جائحة كورونا، والعمل على تدريب الطواقم الطبية في كل من البلدين للتعامل مع هذه الجائحة، بل وإرسال اللقاحات الصينية إلى ليبيا والسودان، للمساعدة في حملات التطعيم للوقاية من Covid19.

فيما احتلت الموضوعات الثقافية في وكالات الأنباء الثلاث، نسب 2.4% لليبيا و4% لإثيوبيا و16.7% للسودان، وتمثلت في الموضوعات الخاصة بطلاب دولتي ليبيا والسودان الذين يدرسون في الجامعات التركية، وفي الموضوعات الخاصة بدعم تركيا للحركات الفنية الشعبية والمسرحية الإثيوبية.

بينما جاءت الموضوعات التجارية والزراعية في وكالة Suna السودانية بنسبة 8.3% للأولى و16.7% للثانية، حيث رصدت وكالة الأنباء السودانية العديد من المشروعات المحلية التي تشرف عليها الشركات التركية في الداخل السوداني، وتدعمها الدولة التركية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إرسال المعدات ورؤوس الأموال اللازمة لإتمام هذه المشروعات.

وجاءت فئة الموضوعات الأخرى بنسبة 11.8% بوكالة Lana الليبية، والتي ضمت موضوعات تنموية وبيئية وملاحية وسياحية وأمنية وصناعية وغيرها، مما يثبت أن النفوذ التركي متغلغل في عصب الدولة الليبية بشكل كبير، بل ويمتد إلى الأنشطة الداخليها فيها، كافة.

رابعًا: التمييز بين اتجاهات صانعي الأخبار نحو النفوذ الترك- أفريقي:

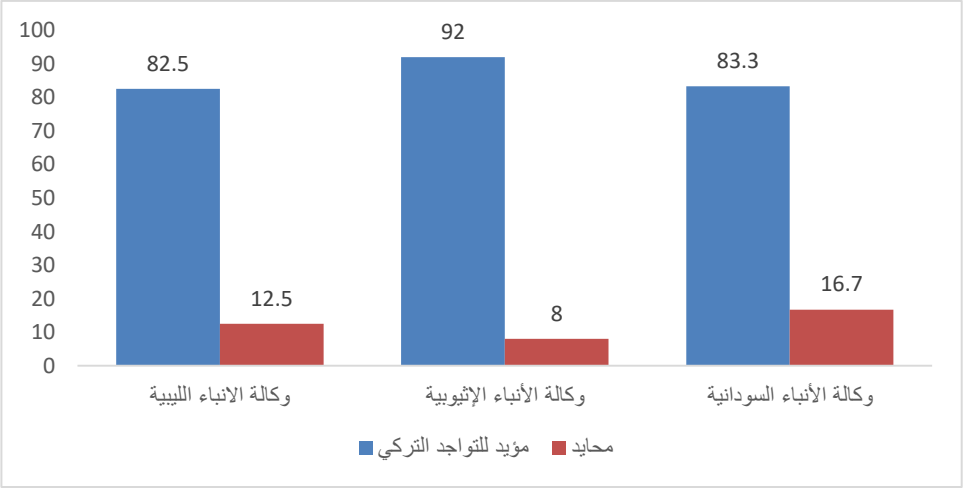

شكل رقم (6)

عند تناول اتجاه صانعي الأخبار في وكالات الأنباء الثلاث بشأن النفوذ التركي في القارة الأفريقية، تنحصر الاتجاهات بين ناحيتين، إما اتجاه محايد، أو إيجابي، وهو الذي غلب على رؤية صانعي المحتوى الخبري بالوكالات الثلاث محل الدراسة والتحليل، وذلك بنسبة 92% لـPress.et و83.3% لـSuna و82.5% لـLana، حيث صنف صناع المحتوى الدولة الليبية باعتبارها حليف أفريقي مهم وفعال، يسعى إلى تحقيق الاستفادة المشتركة في إطار علاقته مع الدول الأفريقية وفي ظل احترام السيادة الداخلية واحترام الحدود الدولية التي تضعها الدول الأفريقية لنفسها، دون فرض سيناريوهات مسبقة عن العلاقة بين الجانبين، وهو ما تفتقده الدول الأفريقية في شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي دائمًا ما تنظر إلى الدول الأفريقية من خلال الميراث الاستعماري السابق لها.

بالرغم من غلبة الاتجاهات الإيجابية، تناول صناع المحتوى الخبري، موضوعات برؤية حيادية بحتة عن التواجد والنفوذ الترك-أفريقي، ولكنها بنسبة لم تتعدى 16.7% للسودان 12.5% لليبيا و8% لإثيوبي، وغلبة الجانب الحيادي على صانعي المحتوى السوداني، يرجع إلى ميراث العلاقات المشتركة بين البلدين في عهد الرئيس المعزول البشير، خاصةً وأنه أمر ليس ببعيد، فطبيعة العلاقات وما تحملها من ملامح شبهات صريحة واتهامات بالأخونة والتخوين، دفعت بهم إلى تبني الموضوعات الخاصة بالدور التركي ونشاطه ونفوذه الأفريقي، بشيء من الحيادية.

خامسًا: طبيعة النشاط التركي في أفريقيا:

طبيعة النشاط	وكالة الأنباء الليبية ن=85		وكالة الأنباء الإثيوبية ن= 25		وكالة الأنباء السودانية ن=12		الإجمالي ن= 122	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	42	49.4	18	72.0	5	41.7	65	53.3
اقتصادي	18	21.2	11	44.0	1	8.3	30	24.6
أخرى	12	14.1	-	-	5	41.7	17	13.9
عسكري	11	12.9	3	12.0	1	8.3	15	12.3
اجتماعي	13	15.3	1	4.0		0.0	14	11.5
ثقافي	-	-	1	4.0		0.0	1	0.8

جدول رقم (7)

برزت الأنشطة السياسية التركية على غيرها من الأنشطة الأخرى التي تقوم بها في دول القارة الأفريقية، حيث أن طبيعة العلاقات الدولية هي جزء من العملية السياسية لأي دولة، ومن هنا كانت أهمية الزيارات الرسمية رفيعة المستوى لعقد وتوقيع اتفاقيات الشراكة بين الجانب التركي والجانب الأفريقي، كما أن طبيعة السلطة السياسية في كل من تركيا والدول محل الدراسة والتحليل تتسم بالسلطوية، وبالتالي فإن أي نشاط ثنائي بينهم لا بد أن يتم تحت المظلة السياسية، لذا جاءت فئة الأنشطة

السياسية بنسبة 49.4% لـLana- الليبية و72% لـPress.et الإثيوبية و41.7% لـSuna السودانية. وتقدم فئة الأنشطة السياسية في علاقات إثيوبيا بتركيا، إنما يؤكد على الأغراض السياسية الصريحة التي تسعى تركيا إلى تحقيقها في منطقة القرن الأفريقي من خلال علاقتها بإثيوبيا، عكس ليبيا والسودان.

بينما جاءت الأنشطة الاقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة 44% في إثيوبيا و21.2% في ليبيا و8.3% في السودان، وتقدم النشاط الاقتصادي في إثيوبيا على غيرها من الدول، يؤكد طبيعة العلاقات بين الجانبين التركي والإثيوبي، من أجل تحقيق مصالح مشتركة، إذ أن إثيوبيا بحكم موقعها الجغرافي، وسط منطقة القرن الإفريقي، وما تمتلكه من موارد وثروات طبيعية، في مقدمتها المياه، يجعلها هدفًا استراتيجيًا بالنسبة إلى تركيا، كما أن تركيا ترى في السوق الإثيوبي، سوقًا واسعًا وحيويًا، يمكن أن يساعدها على تصريف العديد من منتجاتها على عكس السوق الليبي والسوداني، حيث لا تحظى الدولتين بنسبة الاستقرار المرجوة التي تساعد على عملية البيع والشراء وحماية الاستثمارات الأجنبية بالدولة.

في حين تجلت النشاطات العسكرية التركية في ليبيا بنسبة كبيرة، تمثلت في 12.9%، وكذلك الحال في إثيوبيا بنسبة 12% وفي السودان بنسبة 8.3%، مما يؤكد أن العلاقات التركية الليبية هي علاقات سياسية، اقتصادية وعسكرية، تستخدم فيها الدولة التركية، الجيش، لحماية ما حققت من مكاسب على الأراضي الليبية إبان عزل معمر القذافي ودخول ليبيا في خضم الحرب الأهلية، وهو ما لم يكن ببعيد عن التدخلات التركية من خلال إرسال الجنود أو إقامة قواعد عسكرية في مصراته ومعيتيقة، غربي ليبيا، وكذلك إرسال المرتزقة وتدريبها للجنود الليبيين في أنقرة، بالإضافة إلى عقدها العديد من الدورات التدريبية على الأراضي الليبية بكوادر تركية وغيرها من التحركات العسكرية التي سعت تركيا إلى ترسيخ نفسها في المنطقة من خلالها.

وفي حين غابت فئة النشاط الاجتماعي في السودان، جاءت هذه الفئة بنسبة 15.3% في Lana الليبية و4% في Press.et الإثيوبية، حيث تسعى تركيا إلى تنفيذ بعض المشروعات ذات المردود الاجتماعي في كل من البلدين، مثل تدعيم المراكز الصحية في ظل جائحة كورونا أو تسهيل عملية سفر مواطني الدولتين إلى تركيا والعكس، وتدعيم العملية التعليمية الفنية، تحديدًا في ليبيا، وهو ما افتقرت له السودان في علاقتها بتركيا ذات الميراث الإخواني السابق مع رئيسها المعزول عمر البشير، مما دفعها إلى البعد عن التعاونيات الاجتماعية التي كانت باب دخول الجماعة إلى الدولة السودانية من قبل.

بينما ظهرت فئة النشاط الثقافي في إثيوبيا بنسبة 4% بموضوع واحد فقط، كما جاء في Press.et، يتحدث عن الشراكة بين الفرقة المسرحية الشعبية الإثيوبية

ومندوب من وزارة الثقافة والسياحة التركية، من أجل تقديم الدعم اللوجستي للفرقة، والعمل على تنشيط السياحة في إثيوبيا من جانب الشعب التركي.

في حين جاءت فئة الأنشطة الأخرى التي ضمت الأنشطة البيئية والملاحية والتجارية والزراعية والتنموية بنسبة 14.1% في ليبيا و14.7% في السودان، مما يؤكد حرص تركيا على التواجد في مناحي الحياة الليبية كافة، حتى تضمن تحقيق المكسب الاستراتيجي بالتغلغل في عمق الدولة الليبية، وهو ما تسعى إلى تحقيقه أيضًا في السودان، ولكن على استحياء، حيث أن السودان كدولة تسعى إلى تجنب الدخول في علاقات صريحة ومباشرة مع تركيا، حتى لا تقع في فخ أخونة الدولة، مرة أخرى.

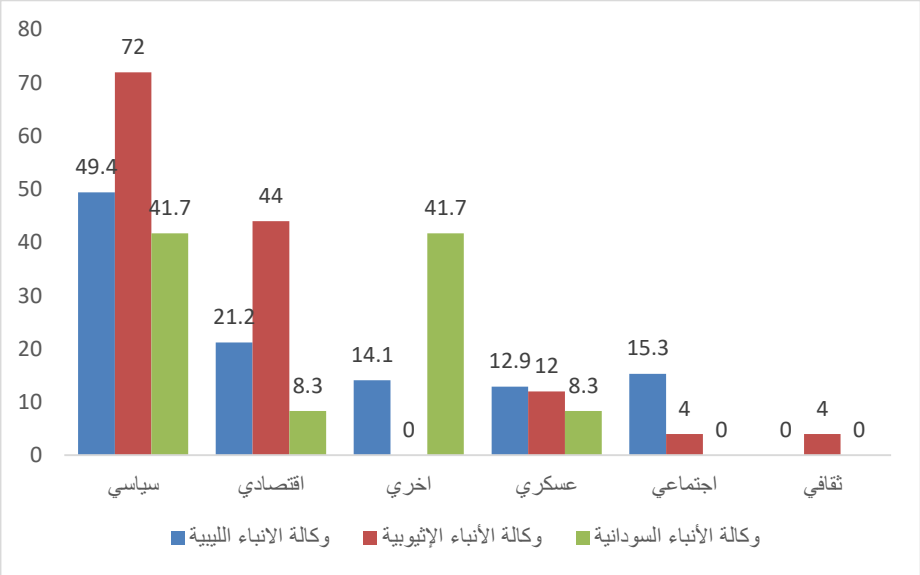

شكل رقم (8)

يتضح من خلال الشكل التالي، فرق النسبة بين الأنشطة السياسية التي تقوم بها تركيا في الدول الأفريقية الثلاث محل الدراسة والتحليل، وغيرها من الأنشطة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية او عسكرية أو ثقافية أو تنموية أو سياحية أو بيئية وغيرها، خاصة أن طبيعة العلاقات الدولية تحكمها المعايير السياسية، وتسعى إلى وضع الحدود الخاصة بها بصفة عامة، وتعتمد تركيا على أدواتها السياسية والدبلوماسية بصفة خاصة في تعاملها مع الدول الأفريقية، حيث تبحث تركيا دومًا، تقديم نفسها على أنها الدولة الداعمة على الصعيد السياسي، بعيدًا عن سطوة ونفوذ الإمبريالية الغرب- أمريكية.

ومن هنا، كان الدور الأبرز للمسئولين السياسيين الأتراك الذين دائمًا ما يسعون إلى توطيد أواصر التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال التركيز على الدور الرسمي التركي، وهو ما يعكس بدرجة كبيرة، طبيعة الدولة التركية التي تكون فيها الذراع السياسية هي المتحكمة في كل مناحي الحياة.

وعلى الصعيد الآخر، دائمًا ما يأتي الاقتصاد كوجه آخر للعملة السياسية، حيث تستهدف الدول، توطيد أواصرها السياسية من أجل تحقيق منافع اقتصادية، وهو ما تسعى له تركيا في علاقتها مع الدول الأفريقية محل الدراسة والتحليل، خاصة أن الدول الثلاث تشكل سوق واسعة للبضائع التركية، بالإضافة إلى ما تتمتع به الدول الثلاث من موارد طبيعية وموقع جغرافي يسهل على تركيا، توطيد أركان القارة.

وظهر جليًا من خلال الرسم البياني، أن تركيا تهدف إلى تصنيف احتياجاتها وأهدافها، من خلال تحديد علاقتها بالدول الأفريقية المختلفة، فإثيوبيا على سبيل المثال تتمتع بموارد طبيعية غنية، كما أنها من الدول المسيطرة على منابع نهر النيل، وبالتالي فإن العلاقات بين الجانبين التركي والإثيوبي يمكن استخدامها كأداة تهديد قوية لمياه نهر النيل في مصر التي تمثل أكبر الدول معارضة لتركيا، نظرًا لرعايتها جماعة الإخوان المسلمين وضمها لقيادات من الجماعة على أراضيها، بل وفتح منصات إعلامية لهم، لمهاجمة الدولة المصرية ورئيسها، وبالتالي فإن العلاقات معها لا بد وأن تأخذ أكثر من مجرد نشاط سياسي واقتصادي، وهو ما ظهر واضحًا في تدعيمها الثقافي والسياحي لإثيوبيا.

بينما تختلف طبيعة الأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها من خلال علاقتها بليبيا، وهو ما ظهر في انتشار النشاط التركي في مناحي الحياة الليبية كافة، من أجل السعي نحو تدعيم وجودها في ليبيا، والتي تحظى بحدود مشتركة مع مصر، مما يشكل تهديدًا صريحًا للدولة المصرية.

سادسًا: الأطر الإعلامية الخاصة بالنفوذ الترك- أفريقي:

أ- نوع الإطار:

نوع الإطار	وكالة الأنباء الليبية		وكالة الأنباء الإثيوبية		وكالة الأنباء السودانية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عام	53	62.4	21	84	5	41.7	79	64.8
محدد	32	37.6	4	16	7	58.3	43	35.2
الإجمالي	85	100	25	100	12	100	122	100
كا2: 7.075 درجة الحرية : 2 مستوى المعنوية: 0.029 دال معامل التوافق: 0.234								

جدول رقم (9)

تأرجحت الأطر الإعلامية الخاصة بالنفوذ التركي في أفريقيا بين الأطر العامة التي تسعى إلى تناول الأطروحات العامة دون تسليط الضوء على أطر بعينها، يشملها النص الصحفي محل الدراسة والتحليل، وهو ما جاء بنسبة 62.4% لليبيا و84% لإثيوبيا و41.7% للسودان، حيث جاء تركيز النص الخبري على التواجد التركي في القارة وحجم الدعم الذي تسعى تركيا إلى تقديمه للدول الثلاث، دون التركيز على نوعية محددة من الدعم أو جانب واحد من جوانب الدعم، وهو ما يشمل المضمون الخاص بالزيارات السياسية الرسمية بين الجانبين، وكذلك الاتفاقيات المشتركة التي كان فيها سفير تركيا لدى كل من الدول الثلاث محل الدراسة والتحليل، يشكل فيها اللاعب الرئيسي.

بينما جاءت الأطر الإعلامية المحددة في الموضوعات التي تناولت النشاط العسكري التركي في الدول الأفريقية بشكل صريح، وهو ما ظهر جليًا في زيادة عدد الموضوعات بوكالة Lana الليبية بشأن النفوذ التركي في أفريقيا بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة، مع زيادة أنشطة تركيا العسكرية في المنطقة، وتحديدًا في ليبيا.

أضف إلى ذلك، المساعدات التركية في القطاع الطبي أثناء جائحة كورونا، وما قدمته لكل من السودان وليبيا من أمصال للتطعيم، وكذلك تدعيمهم بكوادر طبية مدربة، والعمل على تقديم المعدات الطبية للمستشفيات في البلديات وغيرها من المساعدات.

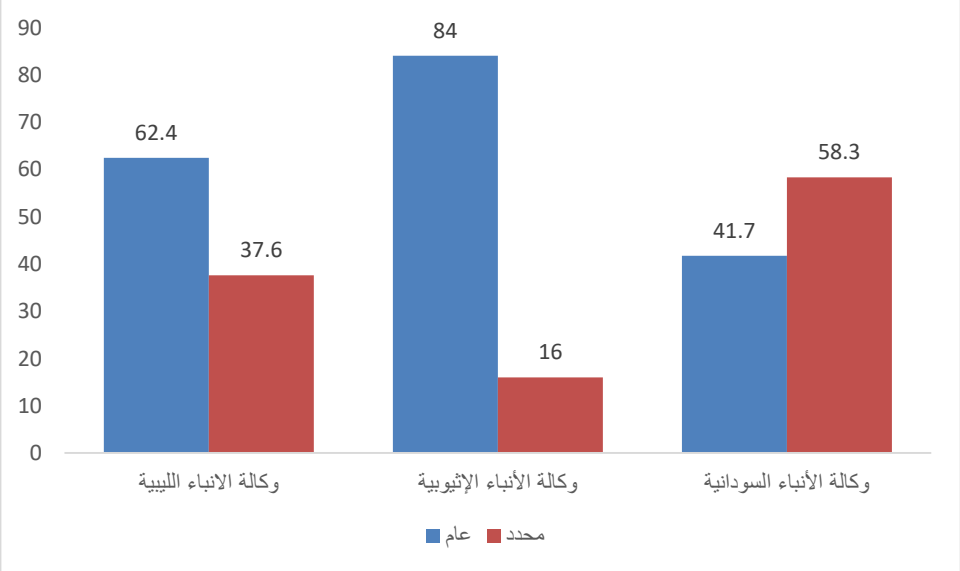

شكل رقم (10)

يتضح من خلال الرسم البياني السابق، تقارب النسبة بين الأطر العامة والأطر المحددة بوكالة الأنباء السودانية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك، إلى قلة عدد الموضوعات التي تناولتها وكالة Suna السودانية بشأن النفوذ التركي في أفريقيا، وما تقوم به تركيا من نشاطات سياسية واقتصادية وغيرها في السودان، بينما يظهر الشكل البياني، الفارق الكبير في النسبة بين الأطر سالفة الذكر، كما ورد في المضمون الخبري الخاص بوكالة Press.et الإثيوبية، حيث غلبت الأطر العامة على نظيرتها المحددة، في ظل ن النشاط التركي في إثيوبيا، ركز أغلبه على الزيارات الرسمية المتبادلة بين الجانبين وممثليهما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، والتي كان يتم فيها توقيع العديد من الاتفاقيات والشراكات مغلفة بالطابع السياسي البحت، دون التطرق إلى أطروحات بعينها، بالإضافة إلى المشاركة في القمة التركية الأفريقية، والتي صب جل اهتمامها على زيادة الدعم الاقتصادي التركي لأفريقيا، مع العمل على زيادة فرص الاستثمار بالدولة الإثيوبية، دون التركيز على نشاط بعينه، تسعى تركيا إلى تسليط الضوء عليه وبلورته.

وظهرت الأطر العامة في وكالة Lana الليبية بنسبة تقترب من ضعف الأطر المحددة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك، إلى تناول النصوص الخبرية لأكثر من نشاط وأكثر من اتفاقية في النص الصحفي الواحد، بالإضافة إلى استعانة الوكالة بالتقرير الاخباري، والأخبار القصيرة، للإشارة إلى الدور التركي في ليبيا وفي أفريقيا ككل، ومن ناحية أخرى اشتركت تركيا مع غيرها من القوى الدولية الأخرى، الولايات المتحدة وألمانيا وقطر ومصر والأمم المتحدة وغيرها، للحديث عن الشأن الليبي وكيفية إنهاء حالة الصراع الداخلي بالدولة.

ب- الخلفيات الخاصة بالإطار

الخلفيات الخاصة بالإطار	وكالة الأنباء الليبية ن=85		وكالة الأنباء الإثيوبية ن= 25		وكالة الأنباء السودانية ن=12		الإجمالي ن= 122	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإطار السياسي	45	52.9	17	68.0	7	58.3	69	56.6
إطار اقتصادي	17	20.0	8	32.0	2	16.7	27	22.1
أطر أخرى	14	16.5	-	-	4	33.3	18	14.8
الإطار العسكري	11	12.9	4	16.0	1	8.3	16	13.1
إطار اجتماعي	12	14.1	-	-	1	8.3	13	10.7
إطار ثقافي	2	2.4	-	-	1	8.3	3	2.5

جدول رقم (11)

تعددت وتنوعت الخلفيات الخاصة بالأطر الإعلامية التي أحاطت بالمضمون الخبري بوكالات الأنباء الثلاث حول النفوذ الترك- أفريقي، وغلبت على هذه الخلفيات، الجانب السياسي، حيث أن غالبية الأطروحات التي تم عرضها جاء تغليفها بمضمون سياسي، إذ كانت نسبة الأطر السياسية 52.9% لـLana و68% لـPress.et و58.3% لـSuna، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى طبيعة النفوذ والأهداف التركية التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة، إذ ترى تركيا في الدول الأفريقية حليفًا وظهيرًا سياسيًا، يمكن توطيد علاقتها بها، من أجل تدعيم مواقفها في المحافل الدولية، والعمل على استغلال هذه العلاقة كورقة ضغط على الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لإجبارهم على تقبل السيناريو التركي الذي يسعى أردوغان إلى فرضه سواء أكان بالقوة العسكرية أو الهيمنة السياسية، وبالرغم من أن الدول الأفريقية لا تشكل قوة سياسية في المحافل الدولية، إلا أنها تشكل قوة عددية لا يمكن الاستهانة بها، ويمكن استغلالها لتدعيم وجهات النظر التركية في القضايا المختلفة أو العمل على تحييدها إذا لزم الأمر، وهو ما تسعى تركيا إلى تطبيقه طوال الوقت، باستخدام أدواتها السياسية.

ولم تكن الأطر الاقتصادية في معزل عن الأطر والخلفيات السياسية فيما يتعلق بالنفوذ التركي الأفريقي، حيث ترى تركيا في الدول الأفريقية، سوقًا واسعًا لتصريف المنتجات التركية، وهو ما يتم بالفعل، في ظل أن السوق الأفريقي من الأسواق المتعطشة لمنتجات كثيرة، خاصة في ظل الارتفاع السكاني الرهيب الذي تحظى به القارة الناشئة الواقعة في طور التنمية، ومن هنا كان للاستثمارات التركية، دور كبير في تدعيم النفوذ الترك-أفريقي، لتأتي الخلفيات الاقتصادية بنسبة 20% لليبيا و32% لإثيوبيا و16.7% للسودان، وهنا يجب التأكيد على سعي إثيوبيا الدائم نحو المزيد من الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الجانب التركي، فإثيوبيا دائمًا ما تنظر إلى تركيا على أنها حليف اقتصادي دولي يسعى إلى تطوير القارة دون فرض سيناريوهات استعمارية عليها، وهو ما يتلاقى مع الصوت الظاهري الذي تتحدث به تركيا طول الوقت.

كما أن الأطر العسكرية لم تكن بمعزل عن الأهداف التركية في المنطقة، وهو ما ظهر جليًا في الخلفيات العسكرية التي أحاطت ببعض الاتفاقيات في الدول الثلاث التي كان يتم إبرامها من جانب رجال الجيش التركي أو المسئولين في المخابرات التركية وغيرهم من المسئولين العسكريين، وجاءت الخلفيات العسكرية بنسبة 12.9% لـLana الليبية و16% لـPress.et الإثيوبية و8.3% لـSuna السودانية، والأمر لم يكن بمعزل عن الأطروحات ذات الطابع الاجتماعي والتنموي والبيئي، بل وحتى الثقافي، عند تحليل الآليات التي سعت تركيا إلى استغلالها من أجل تحقيق أغراضها المختلفة في القارة الأفريقية.

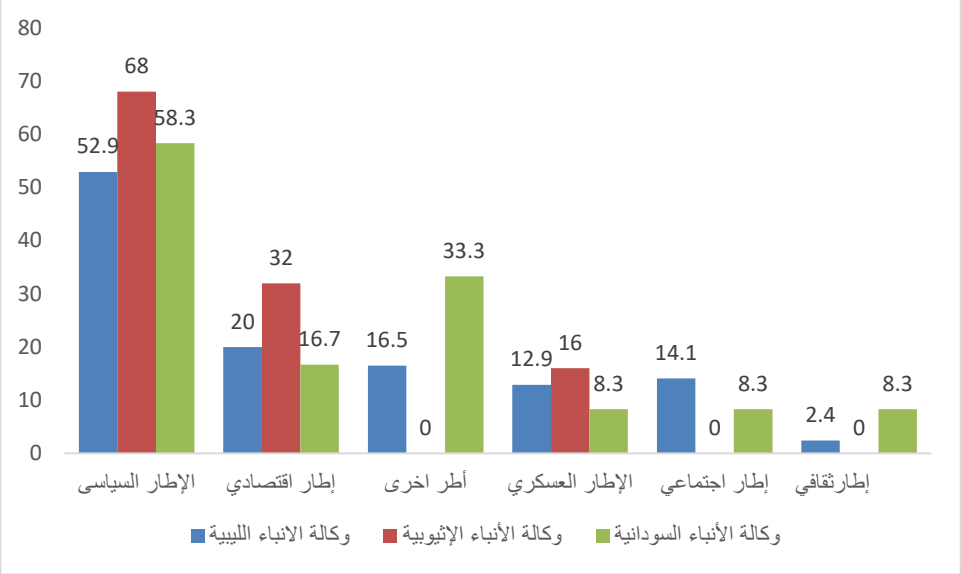

شكل رقم (12)

يتضح من خلال الشكل البياني، أن تركيا تنظر إلى الأهداف السياسية والدبلوماسية في علاقاتها بالدول الأفريقية، حيث أن الآلية الدبلوماسية هي الطريقة المثلى لترسيخ العلاقات الدولية في المجتمع الدولي الراهن، فالآليات العسكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو القوى الناعمة ليس لها أي دور فعال، في حال لم تكن هناك قوى سياسية دبلوماسية ترسم لها الخط الذي تسير عليه، وتحدد لها الأهداف التي يجب عليه الوصول إليها وتحقيقها من خلال التعاونيات المشتركة، ولعل ذلك ما جعل العلاقات الدولية والاتفاقيات الدولية فرع أساسي من فروع علم السياسية.

ويتجلى هذا الأمر من خلال رؤية النسب الخاصة بالخلفيات السياسية ومقارنتها بنظيرتها الاقتصادية التي تحتل المرتبة الثانية أو الأطر العسكرية أو الأطر الاجتماعية أو الأطر التنماوية أو البيئية أو الملاحية أو غيرها من الأطر الأخرى.

كما يتضح من خلال الشكل رقم (12) أن تركيا لم تعزل قوتها العسكرية عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال علاقتها بالدول الأفريقية، وهو الذي يعد الوجه الآخر للاستراتيجية التركية في العالم، حيث أنها تهدف إلى تطبيق آليات عسكرية باستخدام أدواتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، فالدولة التركية ما زال يراودها حلمها القديم في إعادة إحياء الدولة العثمانية والهيمنة التركية على أغلب دول القارة الأفريقية، ومن هنا سعت تركيا إلى توظيف الآليات العسكرية في بعض الأمور

التي ترتبط بأهدافها في المنطقة بشكل مباشر، وهو ما ظهر بوضوح في النفوذ التركي بليبيا، الذي برز فيه دور المسئولين العسكريين الأتراك في إنهاء حالات الصراع في ليبيا، وفقًا للرؤية التركية، وبما لا يتعارض مع مصالحها الذاتية، حتى أنها في بعض الأحيان كانت تقوم بالدور الرئيسي، نيابة عن الدولة الليبية، في الحديث مع القوى الدولية المختلفة من أجل إنهاء حالات الانقسامات الداخلية والوصول إلى تسوية للمنازعات.

سابعًا: القوى الفاعلة المحركة للنصوص الخبرية

أ- القوى الفاعلة السودانية

القوى الفاعلة السودانية	ك	%
السفير التركي	6	50.0
الوزراء المحليين	5	41.7
رئيس مجلس السيادة الانتقالية	4	33.3
رجال أعمال أتراك	4	33.3
نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالية	3	25.0
الحكومة التركية	2	16.7
أعضاء مجلس السيادة	2	16.7
الغرف التجارية السودانية	2	16.7
نائب الرئيس التركي	1	8.3
قوى فاعلة أخرى	7	58.3
(ن)	12	

جدول رقم (13)

سيطرت القوى الفاعلة الأخرى على الفئات الخاصة بالقوى الفاعلة في النصوص الصحفية الخبرية محل الدراسة والتحليل، وتنوعت بين مديري هيئات حكومية وخاصة بالسودان، وكذلك رؤساء البلديات السودانية، بالإضافة إلى الطلاب السودانيين، وكذلك مديرو الوحدات الصحية وغيرهم، مما يؤكد على أن الدولة التركية تسعى إلى التغلغل في الداخل السوداني بمختلف الطرق، وتهدف إلى توطيد أركان العلاقات بين الجانبين، لتسد ثغرة عزل عمر البشير الذي كان يمثل حجر الزاوية لبقاء التواجد التركي في السودان.

بينما جاء السفير التركي في المرتبة الثانية بوكالة الأنباء السودانية Suna بنسبة 50% من جملة الفئات، ما يؤكد على أن التحرك التركي في السودان إنما هو تحرك سياسي رسمي في الأساس، حيث يمثل السفير التركي، رئيس الجمهورية في الدولة المرسل إليها، وهو ما ظهر بوضوح من خلال توقيعه العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بل وكذلك حضوره المؤتمرات الخاصة بإرسال الطلاب السودانيين إلى تركيا لاستكمال الدراسة.

واحتلت فئة الوزراء السودانيين، المرتبة الثالثة بنسبة 41.7%، خاصة أن الفترة الخاضعة للرصد والتحليل، كانت فترة عدم استقرار سياسي للحكومة السودانية الانتقالية بقيادة عبد الله حمدوك، وسعى كل وزير فيها إلى إبراز شخصه من خلال تنفيذ عقد الاتفاقيات وتنظيم المؤتمرات مع الدول الأجنبية، من أجل التأكيد على أحقيته في هذا المنصب عقب عزل عمر البشير ودخول البلاد في مرحلة جديدة، مع حضور توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الشركات التركية والسودانية وكذلك الزيارات المتبادلة بين الجانبين، إلى جانب العمل على بحث الأمور المشتركة وكيفية تحقيق التعاون بما يضمن حقوق السودان الجديد عقب مرحلة البشير، والحفاظ عليها من النزول إلى براثن أخونة الدولة من جديد، خاصة أن تركيا هي الدولة الحاضنة والمدعمة للقيادات الإخوانية الهاربة في العالم.

وجاءت فئة كل من رئيس مجلس السيادة الانتقالية ورجال الأعمال الأتراك متساوية في المرتبة الرابعة بنسبة 33.3%، خاصة أن السودان عقب البشير، كانت تسعى إلى خلق مرحلة جديدة، تتسم بالديمقراطية لا تأليه القيادات السياسية كما في الماضي، ومن هنا لم يسيطر رئيس الحكومة الانتقالية عبد الله حمدوك على المشهد السياسي السوداني في تعامله مع الدولة التركية أو غيرها من الدول، فلم يكن حضوره طاغيًا على الشراكات بين الجانبين، حيث أفسح المجال لإظهار دور الوزارات المختلفة والوزراء المتقلدين لها.

ومن ناحية أخرى، لا بد من التأكيد على أن تركيا لا تحركها دوافع سياسية فقط في المنطقة، في ظل أنها تعي جيدًا حجم القارة اقتصاديًا، والمكاسب التي ستعود عليها من عقد الاتفاقيات المشتركة بين الجانبين، وهو ما دفعها إلى فتح المجال أمام رجال الأعمال الأتراك من أجل الاستثمار في السودان وتحقيق المنافع الاقتصادية والتجارية المنشودة، وهو ما تسعى السودان أيضًا إلى الوصول إليه، من خلال علاقتها بالجانب التركي الذي ترى فيه داعمًا اقتصاديًا كبيرًا لا يمكن إغفاله، بالرغم من المخاوف المحيطة بالعلاقات معه، لما يشكله من قوة داعمة لجماعة الإخوان المسلمين التي سيطرت على البلاد في ظل حكم الرئيس المعزول عمر البشير.

وجاءت في المرتبة الخامسة، كل من الدولة التركية وأعضاء مجلس السيادة الانتقالية والغرف التجارية السودانية بنسبة 16.7%، حيث ظهرت الدولة التركية كمسمى دون تحديد أي من شخوصها بشكل واضح وصريح، وكذلك الحال عند ذكر أعضاء مجلس السيادة الانتقالية، دون تحديد أي من شخوصه، فبالرغم من سفر أعضائه إلى تركيا لحضور الاجتماعات المشتركة بين الجانبين، وكذلك مقابلة المسئولين الأتراك أو حضور توقيع الاتفاقيات الثنائية مع الوزارات السودانية والتركية، إلا أن حضوره لم يكن لافتًا عند مقارنته بغيره من الفئات الخاصة بالدولة السودانية.

بالإضافة إلى ظهور الغرف التجارية السودانية بشكل واضح في الموضوعات الخاصة بالاتفاقيات التجارية والاستثمارية المشتركة بين الجانبين، حيث كان يحضر أحد أفراد الغرف التجارية السودانية، توقيع مثل هذه الاتفاقيات ،حتى بحضور الوزراء المعنيين من أجل التصديق عليها، في إطار التأكيد على دخول السودان إلى مرحلة ديمقراطية جديدة، يتكاتف فيها كل أركان الدولة من أجل تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

بينما لم يظهر نائب رئيس الجمهورية التركية سوى بنسبة 8.3%، فلم يكن حضوره لافتًا على الإطلاق، سوى عند توقيع اتفاقية التعاون في مجال الصناعات الدفاعية بين الجانبين التركي والسوداني، بحضور مدير المخابرات السودانية ورئيس مجلس السيادة الانتقالية والسفير التركي ونائب رئيس الجمهورية التركية.

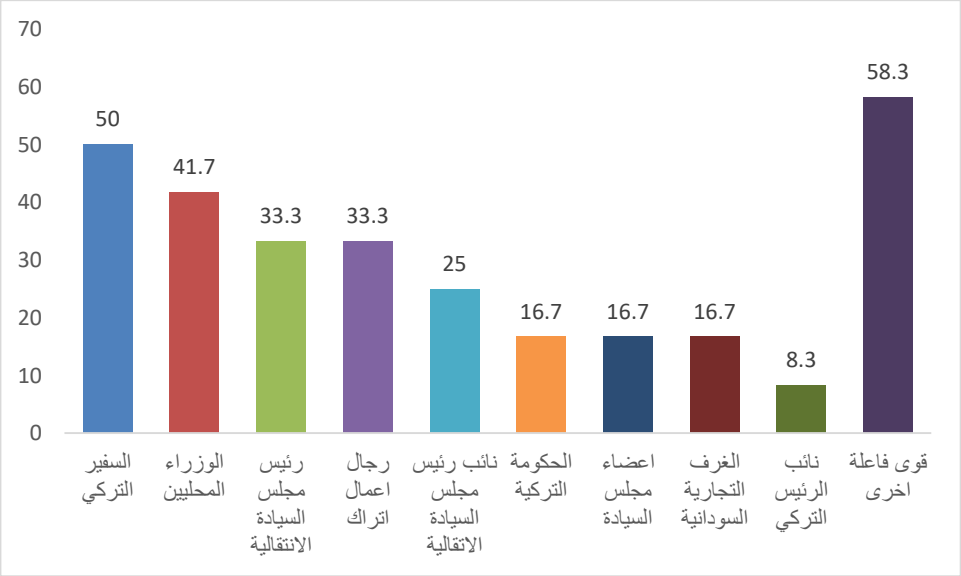

شكل رقم (14)

يوضح الشكل رقم (14)، حجم التفاوت بين القوى الفاعلة المحركة للنصوص الخبرية، وفقًا لما ورد بوكالة الأنباء السودانية Suna، حيث يظهر سيطرة القوى الفاعلة الأخرى، والتي تباينت فيه القوى الفاعلة السودانية بالتحديد من رئيس المخابرات ورؤساء البلديات ورؤساء المجالس الطبية وغيرهم، بالإضافة إلى رئيس المخابرات التركية الذي شهد توقيع اتفاق الصناعات الدفاعية المشترك بين الجانبين.

بالإضافة إلى أن تركيا، اعتمدت على السفير التركي بشكل كبير، ليكون الممثل الأساسي للدولة في الفاعليات المشتركة بين الجانبين، حيث جاء السفير التركي

كقوى فاعلة محركة لـ50% من الموضوعات المذكورة في وكالة Suna عن النفوذ التركي في القارة الأفريقية.

كما كان للوزراء السودانيين، دور بارز في ظل الفترة الانتقالية السياسية بالسوادن، التي أعقبت عزل عمر البشير من منصبه، حيث سعى كل من الوزراء في منصبه، إلى القيام بالمهام الموكلة إليه على أكمل وجه، حتى يؤكد استحقاقه بالمنصب الذي يتقلده.

وتساوي كل من رجال الأعمال الأتراك ورئيس مجلس السيادة السودانية الانتقالية ونائب رئيس مجلس السيادة الانتقالية، يؤكد على أن التعاون الاقتصادي بين الجانبين يأتي في مرحلة لاحقة من التعاون السياسي الذي يغلف جل الشراكات التركية في المنطقة، حيث تنظر تركيا إلى دول القارة الأفريقية على أنها شريك سياسي قوي لا يمكن إغفاله، ولا بد من الاستفادة منه، لتدعيم موقفها الدولي، والوقوف في وجه سيطرة الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- القوى الفاعلة الإثيوبية

القوى الفاعلة الإثيوبية	ك	%
رئيس الوزراء الإثيوبي	11	44.0
رئيس الجمهورية التركية	8	32.0
الوزراء الأتراك	6	24.0
الوزراء الإثيوبيون	6	24.0
رجال الأعمال الأتراك	3	12.0
وفد إثيوبي رفيع المستوى	3	12.0
نائب رئيس الوزراء الإثيوبي	2	8.0
السفير الإثيوبي	2	8.0
السفير التركي	1	4.0
قوى فاعلة أخرى	6	24.0
(ن)	25	

جدول رقم (15)

سيطر رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد على القوى الفاعلة بالنصوص الصحفية محل الدراسة والتحليل بوكالة الأنباء الإثيوبية Press.et، بنسبة 44%، مما يؤكد على طبيعة الحياة السياسية الإثيوبية التي تتسم بالطابع السلطوي، ويكون رئيس الوزراء هو صاحب اليد العليا بالدولة، خاصة عند التعامل مع القوى الدولية الخارجية، وهو ما كان واضحًا في إطار التعاون الترك- إثيوبي، حيث كان آبي أحمد هو المتصدر للمشهد، بل هو القوى الفاعلة الأبرز، حتى وإن كان بطريقة ضمنية.

وجاء في المرتبة الثانية، دور رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان بنسبة 32%، والذي كان حضوره لافتًا في أغلب الاتفاقيات المشتركة بين

الجانبين التركي والإثيوبي، وكذلك دعوته لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد لزيارة تركيا أكثر من مرة، لبحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين، بالإضافة إلى زيارته أديس أبابا لتفقد المشروعات والاستثمارات التركية بالدولة.

وتساوت كل من فئة الوزراء الإثيوبيين والأتراك في المرتبة الثالثة بنسبة 24%، حيث جاءوا بأدوار صريحة محايدة في توقيع الاتفاقيات الدفاعية التجارية والسياسية بين الجانبين، كما كانوا ممثلين للوفود المشتركة بين الجانبين في الزيارات التبادلية، من أجل توطيد أركان التعاون السياسي والاقتصادي.

كما جاءت القوى الفاعلة الأخرى التي ضمت كلًا من الشركات والقوى الدولية والمفوضية الإثيوبية التركية والاتحاد الأفريقي ورئيسه ورجال الأعمال الإثيوبيين وحزب العدالة والتنمية التركي ورئيس الهيئة السياسية بالحزب في المرتبة الثالثة أيضًا بنسبة 24%، ما يؤكد على أن التواجد التركي في منطقة القرن الأفريقي لم يكن تواجد ذو مصالح وأهداف اقتصادية فقط، بل هو تواجد سياسي مغلف بالنواحي الاقتصادية.

بينما جاء ذكر كل من رجال الأعمال الأتراك ومسمى وفد إثيوبي رفيع المستوى، دون الإشارة إلى شخوصه، بنسبة 12%، ليمثلوا المرتبة الثالثة من القوى الفاعلة بالنصوص الخبرية بـPress.et، إذ سعت الدولة التركية إلى توظيف رجال الأعمال من أجل تحقيق مآربها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، حيث تم تشجيعهم على الاستثمار في إثيوبيا، باعتبارها من الدول الواعدة في منطقة شرق أفريقيا، وهي تمثل دولة راسخة ومهمة في منطقة القرن الأفريقي، كما أنها عنصر تهديد رئيسي للدولة المصرية التي لا تتمتع تركيا معها بعلاقات طيبة، كل هذه العوامل شكلت دافعًا رئيسيًا إلى إقحام رجال الأعمال الأتراك من أجل تنفيذ السياسات التركية غير المعلنة بالمنطقة.

فيما جاء كل من نائب رئيس الوزراء الإثيوبي والسفير الإثيوبي في المرتبة الرابعة بنسبة 8%، حيث لم يكن لهما دور بارز في المضامين محل الدراسة والتحليل، وكانا دائمًا ما يأتيان استكمالًا للمشهد الثنائي بين الجانبين دون إبراز دورهما بشكل واضح، وكذلك الحال عند ذكر السفير التركي بإثيوبيا الذي لم يكن حضوره لافتًا على الإطلاق وجاء بنسبة 4% فقط، حيث كان رجب طيب أردوغان يفضل الظهور بنفسه في الفاعليات المشتركة بين الجانبين، ليؤكد على أهمية الدولة الإثيوبية بالنسبة لتركيا وضرورة توطيد العلاقات بين الجانبين، وهو ما دفعه إلى زيارة إثيوبيا لبحث سبل التعاون المشترك مع رئيس الوزراء آبي أحمد، وكذلك دعوته لرئيس الوزراء الإثيوبي في إطار عقد القمة التركية الأفريقية بأنقرة، ليحث سبل التعاون الثنائي بين البلدين، وكذلك السعي نحو تأكيد أهمية العلاقات بين الجانبين.

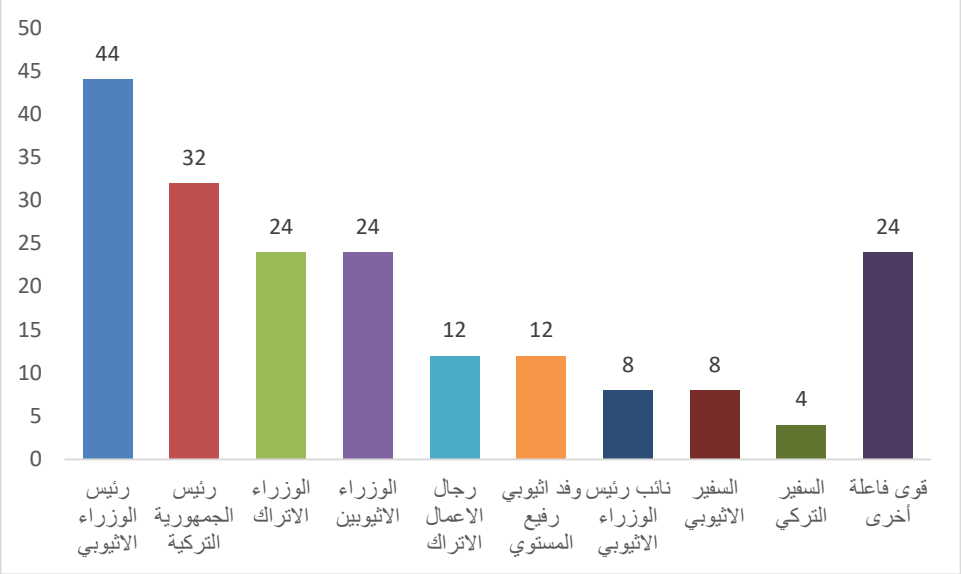

شكل رقم (16)

يتضح من خلال الرسم البياني السابق، حجم سيطرة الجانب السلطوي لكل من تركيا وإثيوبيا في إطار التعاون المشترك بين الجانبين، حيث جاء رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد ورئيس الجمهورية التركي رجب طيب أردوغان مسيطرين على القوى الفاعلة المحركة بالمضامين الخبرية بوكالة Press.et الإثيوبية، وهو ما يرجع إلى الطبيعة السياسية في كل من الدولتين اللتين تتسمان بالجانب السلطوي وطغيان الشركات السياسية على غيرها من الشراكات الأخرى بهما، إذ تسعى كل من تركيا وإثيوبيا إلى الحصول على دعم سياسي حقيقي من الأخرى للوقوف في وجه الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى فرض سياسات بعينها على المنطقة، وهو ما ظهر بوضوح عند طرح موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الدولة الإثيوبية وآبي أحمد في إطار رد هجمات التجراي ورغبتهم في الانفصال عن إثيوبيا، وهو ما عابته تركيا ووصفته بأنه تدخل سافر في السيادة الإثيوبية الداخلية، حيث ما زال إقليم تجراي يقع في الحدود الجغرافية الإثيوبية، وأي مساعدات لفصله عن الدولة الإثيوبية من جانب القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية يشكل تعدٍ سافر على السيادة الإثيوبية.

بالإضافة إلى الدور الخاص بالوزراء الذين بحثوا عقد العديد من الاتفاقيات المشتركة بين الجانبين، بهدف تحقيق التعاون المشترك، فإثيوبيا ترى في تركيا قوى داعمة يمكن الاستفادة منها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الثقافية، خاصة أن تركيا لا تسعى إلى فرض سيناريوهات داخلية أو

خارجية للتعامل مع الدول، وهو ما تفتقده إثيوبيا في تعاملاتها مع الدول الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسعى الأخيرة دائمًا إلى فرض سيناريو مسبق على إثيوبيا، يكون من شأنه تطويع سيادتها الداخلية والخارجية، من أجل تحقيق أغراضها الاستعمارية في المنطقة.

كما يوضح الرسم السابق، أن رجال الأعمال الأتراك لم يغيبوا عن مشهد التعاون بين الجانبين التركي والإثيوبي، مما يؤكد على أن تركيا ترى في الأراضي الإثيوبية، فرصًا استثمارية لا يمكن إغفالها، بل يمكن أن تكون الأداة الرئيسية لزيادة متانة العلاقة بين الجانبين، وهو ما ظهر جليًا من خلال دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، لحضور فاعليات قمة التعاون الاقتصادي الترك- أفريقي المشترك، وكذلك المقابلات الثنائية التي تم عقدها بين الجانبين بوجود رجال الأعمال الأتراك والوفود الإثيوبية رفيعة المستوى، لبحث سبل الدعم التنموي للدولة الإثيوبية، وبحث فرص الاستثمار المشتركة بين الجانبين، مما يعزز من العلاقات الاقتصادية المشتركة.

ج- القوى الفاعلة الليبية

القوى الفاعلة الليبية	ك	%
وزراء أتراك	36	42.4
وزراء ليبيون	33	38.8
السفير التركي والسفارة	25	29.4
المجلس الرئاسي الليبي	17	20.0
رئيس الجمهورية التركي	16	18.8
شركات تركية وليبية	13	15.3
مسئولو دول أجنبية أخرى	10	11.8
رئيس الحكومة	7	8.2
الجيش الليبي	7	8.2
حكومة الوحدة الوطنية	6	7.1
الدولة التركية	2	2.4
قوى فاعلة أخرى	40	47.1
(ن)	85	

جدول رقم (17)

سيطرت القوى الفاعلة الأخرى على القوى الفاعلة الليبية، كما رصدتها وكالة Lana الليبية، حيث جاءت بنسبة 47.1%، وضمت في طياتها كلًا من المخابرات القطرية ومجلس النواب الليبي ومندوبي الأمم المتحدة في ليبيا وعمداء البلديات الليبية والجيش التركي وأعضاء مجلس النواب التركي ووفود طبية ليبية وأعضاء اللجنة الاقتصادية الليبية التركية وغيرهم، ويتضح من هذه التعددية من المصادر رفيعة المستوى التركية والليبية، أن تركيا متغلغلة داخل الدولة الليبية بشكل

كبير، وأن التعاون بين الجانبين يتسع إلى أكثر من المسمى السياسي والاقتصادي والاجتماعي بل وحتى الثقافي والعسكري، ليشمل أيضًا المجال الطبي والمحليات والسياحة الداخلية والخارجية والمجلس النيابي وتدريب الكوادر الليبية في كل القطاعات سواء الحكومية أو الخاصة، في إيحاء واضح بسيطرة تركيا على الحياة الليبية بشكل كامل.

ولم يكن من الغريب أن يأتي الوزراء الأتراك في المرتبة الثانية من القوى الفاعلة بنسبة 42.4%، حيث ظهر دورهم كفاعل رئيسي إيجابي في شتى الموضوعات المتصلة بتسيير أمور الدولة الليبية في خضم ترسيخ الاستقرار السياسي وإنهاء الحرب الأهلية بين الفصائل الليبية المتنازعة وسحب المرتزقة من الدولة الليبية، بل والسعي نحو تنمية وتطوير ليبيا، حتى تصل إلى حالة من الاستقرار على الصعيد الداخلي والخارجي، لذا تنظر ليبيا إلى تركيا على أنها الداعم الدولي لها، والركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار.

وجاء دور الوزراء الليبيين في المرتبة الثالثة بنسبة 38.8%، وهي نسبة أقل من نظرائهم الأتراك بحوالي 4%، حيث كان الوزراء الأتراك دائمًا ما يتصدرون المشهد الليبي الخارجي في الحديث مع المجتمع الدولي بشأن الاستقرار الخارجي وحتى الداخلي، وهو الأمر الذي بدا جليًا في المضمون الخبري بالوكالة الليبية.

واحتلت السفارة التركية بليبيا وسفيرها، المرتبة الرابعة بنسبة 29.4%، وهو ما يمثل الرئيس التركي في المنطقة، ويمكن التأكيد على أن الدولة التركية ورئيسها رجب طيب أردوغان له اليد العليا في الدولة الليبية ويمثل الركيزة المحركة للأمور بها في شكل احتلال ضمني، في إطار من الترحيب من جانب المسئولين الليبين الذين دائمًا ما كانوا يستعينون بالسفارة التركية أو السفير التركي لمشاركتهم الفاعليات الداخلية والخارجية، بل في كثير من الأحيان كانوا يتعاملون مع القطاعات الليبية بشكل مباشر، مع إغفال دور المسئولين الليبيين أنفسهم.

وجاء المجلس الرئاسي الليبي في المرتبة الخامسة بنسبة 20%، فبالرغم من أنه تشكل بموجب بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي تم توقيعه في 17 ديسمبر 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف وضع حد للحرب الأهلية الليبية الثانية، كما أنه جاء بعد مصداقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على هذا الاتفاق، إلا أن دوره لم يكن بارزًا في الحياة السياسة أو الاقتصادية الليبية إذا ما قورن بغيره من القوى الفاعلة، وهو ما يؤكد على أن المجلس الرئاسي غير مفعل بالشكل السليم لتسيير الحياة السياسية بالدولة الليبية.

واحتل دور رجب طيب أردوغان الرئيس التركي، المرتبة السادسة بنسبة 18.8%، حيث جاء ممثلًا عن الدولة الليبية في المحافل الدولية، وكذلك عند بحث

الشأن الليبي مع القوى الدولية الأوروبية والأمريكية، وفي كثير من الأحيان كان يقوم بالدور الرئيسي في حسم الأمور السياسية الداخلية بين حكومة الوفاق الوطني وبين المجلس الرئاسي، ما يؤكد على هيمنة الدولة التركية برئيسها على الشأن السياسي الليبي.

وفي المرتبة السابعة، جاءت الشركات التركية والليبية بنسبة 15.3% الممثلة للقطاع الخاص والقطاع العام والموكل لها تنفيذ خطط التنمية المحلية، وجاءت الشركات التركية مصاحبة للشركات الليبية في تنفيذ المشاريع الداخلية بالدولة، إذ أوكلت الدولة الليبية في كثير من الأحيان للشركات التركية القيام بهذا الدور، في إيحاء بعدم مصداقية القطاع المحلي الليبي لتنفيذ عمليات التنمية والتطوير الداخلي منفردًا، وكأن وجود هذه الشركات التركية هي الضمانة لهذه المشروعات، ما يؤكد على حجم تغلغل الدولة التركية بالداخل الليبي، ولعل تراجع هذه الشركات في المرتبة السابعة، يرجع إلى عدم استقرار الأمور بليبيا داخليًا على الصعيد السياسي، حتى تتمكن من تنفيذ عمليات التنمية بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه بالدولة.

ولم يكن مسئولي الدول الأجنبية من رؤساء الوزراء والرؤساء بمعزل عن المشهد الترك- أفريقي في ليبيا، حيث احتلت هذه القوى الفاعلة المرتبة الثامنة بنسبة 11.8%، وكانوا يتفاوضون مع الدولة التركية في الأساس على كيفية تحقيق الاستقرار الداخلي الليبي مثل تفاوض أمير قطر ورئيسة وزراء ألمانيا ومبعوث الأمم المتحدة والرئيس الأمريكي مع رجب طيب أردوغان حول استقرار الأوضاع في ليبيا وكيفية تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية بالدولة في أعقاب إنهاء الحرب الأهلية وسحب المرتزقة، ما يؤكد ضمنيًا السيطرة والنفوذ التركي على الدولة الليبية.

وتساوى دور رئيس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة مع دور الجيش الليبي في إطار رصد القوى الفاعلة المحركة للنفوذ الترك- أفريقي كما رصدته وكالة أنباء Lana الليبية بنسبة 8.2%، وهو ما يؤكد على وجود قوى فاعلة أخرى لها اليد العليا في ليبيا، وتتحكم في العلاقات الخارجية الليبية، ولعل أبرزها تركيا التي تلعب منفردة في الساحة الليبية، بل وتتولى الحديث على لسان الدولة الليبية ومسئوليها في الساحة الدولية، حيث كانت تركيا هي التي ترسم السيناريو الخاص بالجيش الليبي وكيفية إدارته للوضع الداخلي بالدولة، وكذلك الحال في السياسات الخاصة بدور حكومة الوحدة الوطنية والدور الخاص بالدبيبة نفسه، سواء داخليًا أو خارجيًا.

وجاء مسمى حكومة الوحدة الوطنية نفسها دون الإشارة إلى أي من مسئوليها بشكل صريح في المرتبة العاشرة بنسبة 7.1%، حيث لم تظهر الحكومة بشكل مجهل سوى في عدد محدود جدًا من المضامين لا يتجاوز الستة مضامين، عند الحديث عن دورها في عملية مواجهة الدولة لفيروس كورونا، وكيفية التصدي له، بالإضافة إلى تصديقها على قرارات مجلس النواب التركي بشأن بحث أوجه التعاون بين ليبيا وتركيا.

في حين لم يتم ذكر الدولة التركية منفردة سوى بنسبة 2.4%، حيث كانت تميل وكالة الأنباء الليبية إلى تحديد مسئولين بعينهم داخلها، يقومون بدور الفاعل الرئيسي في ربط العلاقة بين الجانبين التركي والليبي.

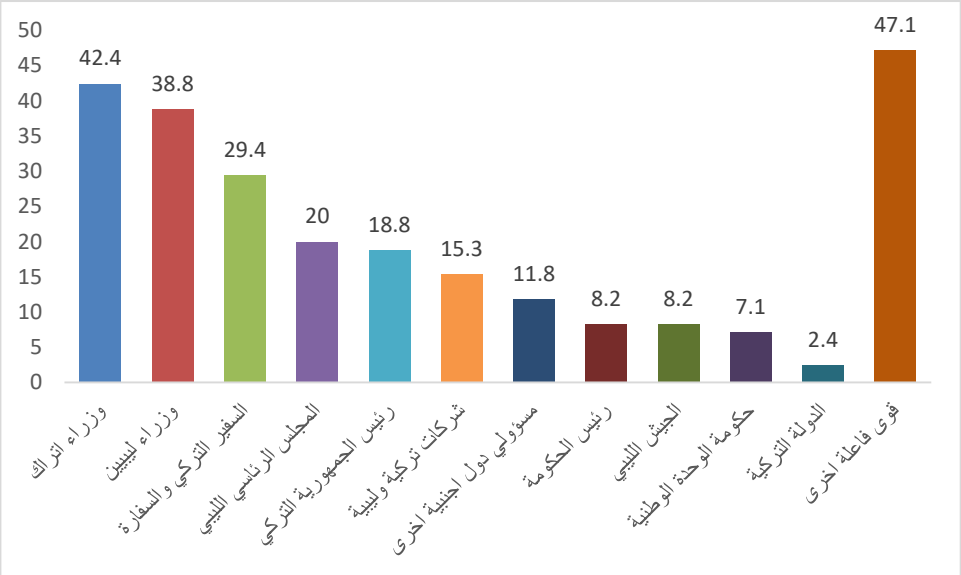

شكل رقم (18)

يتضح من خلال الشكل السابق (رقم 18)، حجم التقارب بين دور الوزراء الأتراك والقوى الفاعلة الأخرى التي ضمت في طياتها مسئولي حزب الأمة التركي والجيش التركي وأعضاء المجلس الاقتصادي التركي الليبي ومسئولي السياحة الأتراك والأطباء الأتراك الذين تم الاستعانة بهم لمواجهة جائحة كورونا في ليبيا ومندوبي تركيا لدى الأمم المتحدة بالإضافة إلى رؤساء البلديات الليبية وأعضاء مجلس النواب الترك، ما يؤكد على أن تركيا ترى في الدولة الليبية امتدادًا سياسيًا لها في المنطقة، تفرض عليه نفوذها بشكل كامل، وتسعى إلى رسم سياسته وتشكيل خططه الداخلية والخارجية بشكل كامل ومنفرد دون الاستعانة سوى ببعض المسئولين الليبين، ولكن دون إبراز لدورهم الفعلي في الدولة.

ليأتي دور الوزراء الليبيين في مرحلة لاحقة في تأكيد واضح على تراجع سيطرتهم على الدولة وتراجع دورهم بها، إذا ما قورن بدور الوزراء الأتراك والمسئولين بالدولة التركية.

كما أن تقدم نسبة السفير التركي والسفارة التركية وحضورهم العديد من الفاعليات الداخلية في ليبيا، بل والقيام بتنفيذ العديد من المشروعات بشكل منفرد داخل

الدولة أو بأوامر صريحة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي جاء متساويًا مع دور المجلس الرئاسي الليبي، يؤكد أن تركيا تحكم قبضتها على ليبيا بشكل كبير وأنها صاحبة اليد العليا فيها، وبالتالي لن يكون من الغريب عليها أنها كانت المتحدث عن الشأن الليبي واستقرار أوضاعه مع المجتمع الدولي، حيث نصبت نفسها صوت ليبيا في المحافل الدولية كشكل من أشكال الاستعمار الضمني للدولة، الذي يأتي بتصديق طوعي من مسئولي الدولة أنفسهم، على أن تلعب تركيا دور المتحدث الرسمي باسم ليبيا على الصعيد الدولي والمحلي أيضًا.

كما أن تراجع فئة الشركات سواء الليبية أو التركية، يؤكد على أن ليبيا لم تحظى بأي استقرار سياسي صريح، حتى بعد تشكيل المجلس الرئاسي وبعد استقرار الأوضاع لصالح حكومة الوحدة الوطنية أو سحب المرتزقة من الأراضي الليبية، وبالتالي كان من الصعب أن يتم تنمية الدولة أو تحقيق الاستثمار بها وتنفيذ المشاريع بداخلها في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية بالدولة، وهو ما ظهر واضحًا في تجلي دور الجيش الليبي وليس وزارة الدفاع الليبية في تسيير بعض الأمور المتعلقة بالجانب السياسي بالدولة، ما يؤكد على أن الجيش ما زال يمتلك زمام الأمور على الصعيد الداخلي، وهو ما تستغله تركيا من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة.

النتائج العامة للدراسة:

- تأتي تركيا كمحرك أساسي للسياسة الداخلية والخارجية الليبية، ما يؤكد على قوة وتغلغل نفوذها في الدولة، والسعي نحو فرض سيطرتها السياسية والدولية من أجل الضغط على القوى الغربية والأمريكية، من أجل تنفيذ مطالبها، وكذلك كشكل تهديد صريح لمصر الواقعة على الحدود الليبية.

- وكالات الأنباء الثلاث محل الرصد والتحليل، Lana, Suna, Press.et، لم تتناول النفوذ التركي الأفريقي بشكل موسع في دول القارة باستثناء وكالة Press.et الإثيوبية، عند ذكرها القمة التركية الأفريقية التي عقدت في أنقرة، بمشاركة العديد من زعماء ورؤساء الدول الأفريقية لبحث سبل التعاون الاقتصادي بين كلا الجانبين.

- نجحت تركيا في تقديم نفسها كقوى سياسية واقتصادية داعمة للدول الأفريقية، تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية بالقارة، وفق أجندة التنمية 2063، دون فرض سيناريو استعماري على القارة الأفريقية، على عكس الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل دعمها يحظى بالقبول والرضا من جانب الدول الأفريقية.

- دائمًا ما جاءت أذرع الجيش التركي ممتدة كقوى فاعلة في الدول الثلاث محل الرصد والتحليل، ما يؤكد على أن التحركات التركية مصحوبة بغلاف عسكري سياسي، حتى وإن كان ضمنيًا، من أجل إحكام قبضتها على دول القارة، والعمل على استغلال علاقتها بهذه الدول لتتخذها كقوى عسكرية دولية، ما يمكنها من التصدي للطموحات الغرب- أمريكية، بل واتخاذها كأداة تهديد لهم للإذعان لسياساتها واتجاهاتها.

- استغلت تركيا حاجة الدول الأفريقية اقتصاديًا، من أجل تحقيق التنمية، وسعت إلى ضخ الأموال التركية والاستثمارات من أجل فتح المجال أمام التطويع الاقتصادي التركي للمنطقة، خاصة أن أفريقيا تمثل سوقًا كبيرًا ومفتوحًا، سيعود الاستثمار في داخله، بالنفع على الاقتصاد التركي، كما أنه سوق متعطش للتنمية، وبالتالي وجود تركيا كقوى اقتصادية فيه، سيعود بالنفع على الطرفين.

- افتقرت ليبيا إلى وجود جريدة رسمية تعبر عنها في القضايا المحلية والعالمية، مما جعل من الصعب الوصول إلى صوت إعلامي ليبي واحد، وهو ما ظهر جليًا في وكالة الأنباء الليبية التي رصدت حجم الخلاف بين الدبيبة ومجلس النواب الليبي.

- جاء تركيز الجانب التركي على العلاقات بينها وبين الدولة الليبية في المقام الأول، يليها إثيوبيا ثم السودان، وهو أمر بيديهي، في ظل أن تركيا التي تسعى إلى فرض نفوذها في القارة الأفريقية، والتي تتخذ من علاقاتها بدول القارة، أداة تهديد للغرب وكذلك للدول العربية المعارضة وفي مقدمتها مصر، كانت تنظر إلى ليبيا بأنها الكعكعة النفطية التي ستحسم الجدال في المنطقة، وبالتالي فإن فرض سيطرتها عليها، سيمكن تركيا من فرض وجهة نظرها السياسية على العالم الغربي الباحث عن النفط الليبي.

- ظهرت سلطوية كل من إثيوبيا وتركيا في إبراز القوى الفاعلة المتحكمة في العلاقات بين الجانبين، حيث جاء رئيس الجمهورية التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد كفاعلين رئيسين في المضامين الخبرية بوكالة Press.et الإثيوبية.

- تعاملت السودان مع العلاقات التركية بحذر شديد، خاصة أن العلاقات بين الجانبين يشوبها عودة السودان إلى عهد أخونة الدولة، كما كان في فترة تولي الرئيس المعزول عمر البشير، رئاسة البلاد.

نتائج الدراسة المقارنة:

عند مقارنة مضمون وكالات الأنباء الثلاث محل الرصد والتحليل (Suna, Lana, Press.et)، إزاء النفوذ التركي في القارة الأفريقية، خلصنا إلى عدد من النتائج:

- اتفقت وكالات الأنباء الثلاث على رؤية تركيا كداعم سياسي واقتصادي، لا بد من توطيد العلاقات معها بشكل أو بآخر، خاصة أنها تسعى إلى مساعدة الدول الأفريقية على التنمية دون فرض سناريوهات استعمارية عليها، كما تفعل الإمبريالية الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، ودون فرض قواعد سياسية داخلية على الدول، وبالتالي فإن وجودها مرحب بيه أفريقيًا.

- اتفقت الدول الثلاث على ضرورة تحقيق المشاركة الاقتصادية مع الجانب التركي الذي يمثل قوة اقتصادية عالمية لا يمكن الاستهانة بها، بل على العكس يمكن أن تساعد الدول الأفريقية في تحقيق التنمية المحلية، وفقًا لأجندة 2063.

- دائمًا ما كان صناع المحتوى الخبري ينظرون إلى النفوذ التركي في دولهم، نظرة إيجابية، دون رؤية أن تركيا تبحث توطيد العلاقات مع الدول الأفريقية من أجل تحقيق مصالح شخصية بحتة، على العكس، كان يتم النظر لها، على أنها داعم سياسي واقتصادي، بل وحتى عسكري قوي، لا بد من الاستفادة منه.

- عند مقارنة عدد الموضوعات الخاصة بالنفوذ التركي الأفريقي، كما وردت في وكالات الأنباء الثلاث، نجد أن ليبيا كان لها النصيب الأكبر، تلتها إثيوبيا ثم السودان، ما يؤكد على حجم تقارب تركيا من كل دولة من الدول الثلاث، فتركيا ترى في ليبيا امتدادًا سياسيًا وعسكريًا لها، وبالتالي لا بد من فرض سيطرتها عليها وإحكام قبضتها، وهو ما ظهر جليًا في دور المسئولين السياسين والعسكرين الأتراك الذين مثلوا صوت ليبيا دوليًا بل وداخليا أيضًا.

- ظهر حجم السلطوية التركية وقبضة أردوغان على كل أركان الدولة، حيث كانت العلاقات بين الدول الثلاث وبين الدولة التركية تتم على أعلى مستوى سياسي، لذا كان أردوغان أو نائبه أو وزرائه هم المحركين للمضامين الخبرية الخاصة بالعلاقات البينية، بل وكانوا فاعلين ظاهرين فيها.

- كان لرئيس الوزراء الإثيوبي، الدور الأبرز في تناول العلاقات البينية مع تركيا، وتحديدًا رجب طيب أردوغان، في حين كان الأمر مختلفًا تمامًا في ليبيا التي لم يكن للدبيبة دور رئيسي في العلاقات بين الجانبين أو للمنوفي رئيس المجلس

الرئاسي المنتخب في 5 فبراير 2021، وكذلك الحال في السودان، حيث لم يكن لحمدوك حضور بارز عند تناول العلاقات بين الجانبين السوداني والتركي.

- قامت السودان بتحجيم العلاقات مع الجانب التركي، وهو ما ظهر جليًا في قلة عدد الموضوعات الخاصة بالنفوذ الترك-أفريقي أو العلاقات بين الجانبين، خوفًا من عودة مشهد أخونة السودان مرة أخرى إلى الأذهان، كما كان الحال في عصر الرئيس المعزول عمر البشير، الذي كان على علاقات قوية بالجانب التركي، وكان يعاونها في تهريب القيادات الإخوانية من مصر عقب ثورة 30 يونيو 2013 المصرية.

- جاءت القوى الفاعلة الرسمية السياسية التركية هي المسيطرة على المضامين الخاصة بالنفوذ الترك-أفريقي، وفقًا لوكالات الأنباء الثلاث، ما يؤكد على أن التحركات التركية، سواءً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي، إنما هي تحركات تحكمها السياسة الخارجية التركية وتضع خطوطها العريضة.

- لم يكن الجانب العسكري بمعزل عن العلاقات البينية التركية الأفريقية، حيث كان الجيش التركي يدعم هذه العلاقات بتقديم نفسه كعنصر تدريبي للجيوش الليبية والإثيوبية بل والسودانية أيضًا، ما يؤكد على النوايا الخفية التركية التي ترى في دول القارة الأفريقية ظهيرًا عسكريًا لها، وورقة ضغط على الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن الاستفادة منها في الوقت اللازم.

- تسعى تركيا إلى إعادة إحياء أمجاد الدولة العثمانية من جديد، وترى في الدول الأفريقية، الملاذ الآمن لتحقيق ذلك، خاصة أن أغلب دول القارة كانت واقعة في قبضة الدولة العثمانية في الماضي، كما أن الثروات التي تتمتع بها دول القارة بجانب العنصر البشري القادر على الإنتاج، يزيد من رغبة تركيا في توطيد أركان علاقتها مع أفريقيا، واستغلال هذه العلاقات من أجل تحقيق منافع سياسية واقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي تمثل في: "**رصد وتحليل المضمون الخبري والقوى الفاعلة الخاصة بخطاب وكالات الأنباء الليبية والسودانية والإثيوبية إزاء النفوذ التركي في أفريقيا في عام 2021**"، من خلال دراسة كل من Lana الليبية وSuna السودانية وPress.et الإثيوبية، معتمدة على تطبيق منهج المسح، وأسلوب المقارنة المنهجية باستخدام أداة تحليل المضمون، واستمارة

تحديد القوى الفاعلة، مع الإجابة على مجموعة من الأسئلة الخاصة باتجاهات تحليل المضمون الخبري بوكالات الأنباء المذكورة سلفًا.

وأبرزت الدراسة، عددًا من السمات الخاصة بوكالات الأنباء الرسمية في الدول الثلاث، هي:

- أن صناع المحتوى الخبري في وكالات الأنباء الثلاث، كانوا كثيرًا ما يعتمدون على المصادر الرسمية التركية كمصدر خبري لإمدادهم بالمعلومات المحلية عن النشاط التركي الذي تقوم به داخل دولتهم، وهو ما كان يقدم النموذج التركي دائمًا على أنه نموذج إيجابي، يسعى إلى تنمية الدول الأفريقية، دون التدخل في شئونها الداخلية.
- ضعف الشبكة الخاصة بالمراسلين في الوكالات الثلاث محل الدراسة والتحليل، حتى أن كثيرًا من الموضوعات كانوا ينقلونها عن وكالات الأنباء العالمية مثل رويترز أو كالة الأناضول التركية التي نشرت العديد من الأخبار عن زيارة الرئيس التركي، إثيوبيا أو ليبيا وإقامة القمة الاقتصادية الأفريقية التركية، وكذلك عن تدريب الكوادر الملاحية بليبيا والطواقم الطبية في السودان، على يد كوادر تدريبية تركية في المجال الملاحي أو الطبي.
- لم يبرز الحس الرسمي للسلطة السياسية في كل من وكالة الأنباء الليبية أو السودانية، حيث لم يتضح دور المجلس الرئاسي الليبي أو رئيس الحكومة السودانية في تعاملهما الرسمي مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على العكس فيما يتعلق بوكالة الأنباء الإثيوبية Press.et التي برز فيها دور رئيس الوزراء آبي أحمد في توطيد العلاقات مع تركيا على الصعيد الرسمي الدولي.
- لم تتنوع القوالب الخبرية الخاصة بالنفوذ التركي الأفريقي، إذ اعتمدت وكالات الأنباء الثلاث على قالب الخبر الصحفي فقط دون غيره من التقارير الإخبارية أو القصص الإخبارية، عدا وكالة Press.et الإثيوبية التي تناولت موضوعًا عن 125 عامًا من العلاقات التركية الإثيوبية في قالب التقرير الصحفي، من خلال رصد الجذور التاريخية للعلاقة بين الجانبين.

وسعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها بشأن النفوذ التركي الأفريقي، تمثلت في:

- جاء المضمون الخبري بوكالات الأنباء الثلاث، مواليًا للتواجد التركي في القارة الأفريقية، ورأى فيه، أنه عنصر داعم لتحقيق التنمية المحلية بالبلاد، مع الإشارة إلى طبيعة العلاقات التاريخية التي جمعت الدول الثلاث بتركيا، وإن كانت إثيوبيا ركزت على هذا الأمر أكثر من السودان على سبيل المثال، في ظل أن السودان

يسعى إلى الدخول في حقبة سياسية جديدة بعد عزل الرئيس عمر البشير المتهم بالأخونة وبيع البلاد للقيادات الإخوانية التي كانت تدعمهم تركيا، ماديًا ومعنويًا، وتحتضنهم في بلادها.

- ركزت وكالات الأنباء الثلاث على الأطروحات السياسية الخاصة بالاستراتيجية التركية في أفريقيا، حيث غلبت المضامين السياسية على غيرها من المضامين الأخرى، حتى فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية أو الاجتماعية، بل والثقافية، بهدف إبراز دور المسئولين السياسيين في تحقيق التقارب بين تركيا والدول الثلاث سالفة الذكر.
- سيطرت القوى الفاعلة الرسمية على الموضوعات المتعلقة بالنفوذ التركي الأفريقي وفقًا لمضمون وكالات الأنباء الثلاث، تحديدًا دور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد والوزراء السودانيين والليبيين.
- كان هناك دور قوي وبارز للسفير التركي في ليبيا، حتى أنه كان ينوب عن ليبيا في الحديث مع القوى الدولية التي تسعى إلى بحث الأزمة الليبية وكيفية تحقيق الخروج الآمن من النفق المظلم للحرب الأهلية في البلاد، برز ذلك في المشاورات بين السفير التركي في ليبيا، كنان يلماز، مع أنجيلينا ميركل، رئيسة الوزراء الألمانية، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيش.
- لم يكن هناك حضور واضح عن النفوذ التركي في أفريقيا، في وكالة الأنباء السودانية Suna، إذا ما قورن بوكالة الأنباء الليبية أو الإثيوبية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك، إلى خوف السلطة السياسية في السودان من الانخراط في براثن العلاقات مع تركيا المتهمة برعاية قيادات الإخون المسلمين، كما كان الحال في فترة تولي الرئيس المعزول عمر البشير، زمام السلطة بالدولة السودانية.
- لم يتعارض الاتجاه العام لوكالات الأنباء الثلاث بشأن النفوذ التركي بأفريقيا مع الحس العام للسلطة السياسية بالدول الثلاث التي كانت دائمًا مع تتعامل مع تركيا على أنها قوة داعمة في المشهد السياسي الدولي، لا بد من احترامها وتوطيد العلاقات معها.
- برزت النوايا العسكرية التركية في التعاملات مع ليبيا، وهو ما ظهر من خلال قيادات المخابرات التركية وقيادات الجيش الليبي كقوى فاعلة محركة للعلاقات الثنائية بين الطرفين، وكذلك في المضامين الخبرية التي عرضتها وكالات الأنباء الليبية Lana عن العلاقات العسكرية بينهم، والتدريب العسكري الذي يتلقاه عناصر الجيش الليبي في أنقرة على يد الكوادر الحربية التركية.

وتناولت الدراسة مدخل تحليل الأطر الإعلامية للوصول إلى النتائج الخاصة بالنفوذ التركي في أفريقيا، حيث:

- تأثرت طبيعة الأطر الإعلامية بطبيعة القضية محل الدراسة والتحليل، حيث غلبت الأطر السياسية على غيرها من أنواع الأطر الأخرى في المضمون الخبري بوكالات الأنباء الثلاث بشأن النفوذ التركي في أفريقيا، وإن كان هناك بروز للإطار الاقتصادي بجوار نظيره السياسي فيما يتعلق بالنشاط التركي في إثيوبيا، وفتح المجال أمام الاستثمارات التركية في المنطقة.
- جاءت الخلفيات السياسة والاقتصادية هي المسيطرة على الأطر الإعلامية التي اعتمدت عليها وكالات الأنباء الثلاث إزاء النفوذ التركي في أفريقيا، حيث سعت تركيا إلى تطبيق استراتيجية اقتصادية استثمارية بمساعدة رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك من أجل توطيد العلاقات بينها وبين الدول الأفريقية محل الدراسة والتحليل، فلم يكن من الغريب وجود مشاريع واستثمارات تركية في كل من ليبيا والسودان وإثيوبيا، تتنوع بين إعادة بناء بعض المدن غير المؤهلة للعيش فيها أو إقامة مشاريع طرق وكباري أو اقامة منشأت طبية من أجل مواجهة جائحة فيروس كورونا.

وهناك مجموعة من النتائج العامة توصلت لها الدراسة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- لم تعتمد تركيا في علاقتها مع الدول الأفريقية الثلاث على توظيف الجوانب الإنسانية السياسية، كما فعلت مع الصومال، عند تفعيلها دور منظمات المجتمع المدني ومنظمات الإغاثة الإنسانية لمساعدة الدولة الصومالية، وتوطيد أركان نفوذها في المنطقة.

2- احترمت تركيا التحفظ السوداني الخاص بعودة العلاقات السياسية بين الجانبين عقب عزل الرئيس عمر البشير، والذي تمتعت تركيا بنفوذ واسعة بالسودان في عهده، وسعت إلى اختيار استراتيجيات اقتصادية واجتماعية من أجل إحداث التقارب بين الجانبين، حتى وإن كانت مغلفة بأطر سياسية بحتة.

3- لم تخفي تركيا، اتباعها استراتيجية عسكرية في التعامل مع ليبيا، خاصة أنها أظهرت نواياها الحقيقية في ليبيا أمام المجتمع الدولي، وأصبح التعامل معها في هذا الشأن، على أنها لاعب رئيسي ومؤثر في تحديد شكل السياسة الليبية ومستقبلها، إلى درجة أنه تم الاستعانة بها في سير الانتخابات الخاصة بالمجلس الرئاسي الليبي، وكيفية خروج المرتزقة بشكل آمن من ليبيا.

4- دائمًا ما تقدم تركيا نفسها على أنها دولة متوسطة، تسعى إلى مساندة الدول الواقعة في محيطها الإقليمي، دون فرض سيناريو داخلي خاص بسياسة هذه الدول محليًا، كما تفعل القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من فرض أجندات حقوق الإنسان أو التوسع الديمقراطي في البلاد، ونجحت تركيا من خلال هذا الأمر، في كسب التأكيد الأفريقي لنفوذها وأنشطتها داخل القارة الأفريقية.

5- استغلت تركيا، أزمة جائحة كورونا، وخوف الدول الأوروبية من العلاقات مع الدول الأفريقية التي تفشى فيها الوباء بدرجة أو بأخرى، مع اعتماد الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية سيناريو الإغلاق للحد من انتشار المرض، وتمكنت تركيا من التغلغل في الداخل الأفريقي، من خلال تدريب الكوادر الطبية، وتقديم المساعدات الطبية من لقاحات تم استيرادها من الصين في الأساس، لتقدمها تركيا إلى الدول الأفريقية.

6- لم تستند تركيا إلى جذورها التاريخية في التعامل مع كل من السودان وليبيا، على عكس إثيوبيا، في ظل أن الميراث الاستعماري العثماني في الدولتين العربيتين لم يكن النموذج الأفضل الذي من الممكن استخدامه في توطيد العلاقات بين الجانبين، في حين تميزت العلاقات التاريخية والدبلوماسية مع إثيوبيا بأنها قاعدة راسخة، منذ عهد الإمبراطور منليك والسلطان عبد الحميد الثاني.

الهوامش

[1] - محمد نافع، التحرك التركي الناعم في قارة إفريقيا، https://al-ain.com/article/turkish-soft-move-continent-africa

[2] - جان ماركو، دبلوماسية: طموحات تركيا الافريقية، https://orientxxi.info/magazine/article5312

[3] - المرجع السابق.

[4] - Horn diplomat, Turkey officially opens embassy in Equatorial Guinea, 23 July 2020. Available at: https://bit.ly/2Fw3PM1

[5] - محمد نافع، التحرك التركي الناعم في قارة إفريقيا، مرجع سابق.

[6] - احتدام الصدام الفرنسي التركي بسبب تعارض المصالح في أفريقيا"، مركز الروابط للدراسات والبحوث، 5 ديسمبر 2019، متاح على: https://bit.ly/2PVDPeL

[7] - En visite au senegal, le president turc confirm ses ambitions africaines, Le Monde, 29 January 2020. Available at: https://bit.ly/2Q0JfFn

[8] - Nordic Monitor, Support Islamists against 'state terrorism' in Mali, Nigeria, CAR, says ex-military advisor of Turkey's president, 21 May 2020. Available at: https://bit.ly/2E6phqh

[9] - أيمن سمير، "الوجود العسكري التركي في النيجر"، موقع الغد، 29 يونيو 2020، متاح على: https://bit.ly/2Y6H8Ey

[10] - تركيا تقدم 5 ملايين دولار لمجموعة دول الساحل الخمس"، فرانس 24، 1 مارس 2018، متاح على: https://bit.ly/3kGvppI

[11] - Thomas Seibert, Turkey Seeks to Expand its Reach throughout Africa, Somaliland Sun, 3 February 2020, available at: https://bit.ly/343ChYe

[12] - المرجع السابق

[13] - احتدام الصدام الفرنسي التركي بسبب تعارض المصالح في أفريقيا"، مركز الروابط للدراسات والبحوث، 5 ديسمبر 2019، متاح على: https://bit.ly/2PVDPeL

[14] - Nordic Monitor, Turkey seeks to improve defense industry cooperation with Sudan, 14 February 2020, Available at: https://bit.ly/3g89q7B

[15] - Valeria Talbot, Turkey's Struggle for Influence in the Eastern Mediterranean, Italian Institute for International Political Studies, 17 July 2020. Available at: https://bit.ly/3iMG93Y

[16] - إسلام أبو العز، "ما بعد الدولة.. دور شركات الأمن والاستخبارات الخاصة في إدارة الصراعات الإقليمية"، مركز الإنذار المبكر EWC، 7 فبراير 2020، متاح على: https://bit.ly/30P2Caw

[17] - Zach Vertin، تركيا والوضع الجديد في أفريقيا: مخطّطات عثمانية أم مخاوف غير مبرّرة؟ https://www.brookings.edu/ar/research/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-/

[18] - Somaliland Sun, Old acquaintances, new allies in new period of strategic Turkey-African political partnership, 2 January 2020. Available at: https://bit.ly/3ano4qk

[19] - Zach Vertin، تركيا والوضع الجديد في أفريقيا، مرجع سابق

[20] - تركيا تتسلّل إلى موريتانيا عبر الهبات والمشاريع الاستثمارية"، أحوال تركية، 15 يوليو 2019، متاح على: https://bit.ly/2Q522z :

[21] - En visite au senegal, le president turc confirm ses ambitions africaines, ibid

[22] - احتدام الصدام الفرنسي التركي بسبب تعارض المصالح في أفريقيا"، مرجع سابق.

[23] - Tony Chafer, Gorden D. Cumming, Is France a reluctant multilateralist in the Sahel?, The Africa Report, 10 August 2020. Available at: https://bit.ly/31TIByU

[24] - إسلام أبو العز، ما بعد الدولة، مرجع سابق

[25] - كرم سعيد، "تثبيت النفوذ: دوافع توظيف تركيا للمرتزقة الأجانب في الأزمة الليبية"، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 4 فبراير 2020، متاح على: https://bit.ly/3h4dkzU

[26] - أيمن سمير، "الوجود العسكري التركي في النيجر"، مرجع سابق

[27] - المرجع السابق.

[28] - إسلام أبو العز، ما بعد الدولة، مرجع سابق

[29] - Noor Fahmi PRAMUJI, A COMPARATIVE ANALYSIS OF INDONESIA AND TURKEY'S FOREIGN POLICY TOWARD THE MIDDLE EAST: THE CASE STUDY OF PALESTINE ISSUE AND SYRIA CRISIS, MASTER DEGREE, ULUDAĞ UNIVERSITY, INSTITUTE OF SOCIAL SCIENCES, COURSE OF INTERNATIONAL RELATIONS, 2018, p.3, p.250.

[30] - Hanifi Otgun, The Impact of a Customs Union with the EU on Turkey's Trade Flows A Gravity Model Approach, the Graduate Faculty of North Carolina State University, Master of Science, Economics, 2021, p.6.

[31] - Hanifi Ozkarakaya, Structure of Turkey-USA Bilateral Relations and Analysis of Factors Affecting Bilateral Relations, Master of Arts, School of Interdisciplinary Global Studies, College of Arts and Sciences, University of South Florida, 2019, p.5, p.78

[32] - MUHAMMED YUSUF YILMAZ, GREAT EXPECTATIONS: TURKEY'S STATUS-SEEKING POLICIES IN THE 21ST CENTURY, The Graduate School of Economics and Social Sciences of İhsan Doğramacı Bilkent University, MASTER OF ARTS IN INTERNATIONAL RELATIONS, THE DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS, ANKARA, August 2020, p.6.

[33] - ABDIDAHIR ALI YUSUF, THE RELATIONSHIP BETWEEN FOREIGN POLICY AND HUMANITARIAN ASSISTANCE: THE CASE OF TURKEY'S HUMANITARIAN AID TO SOMALIA, Master's Thesis, MARMARA ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER İNSTİTÜSÜ SİYASET BİLİMİ VE ULUSLARARASI İLİŞKİLER ANABİLİM DALI ULUSLARARASI İLİŞKİLER BİLİM DALI, Istanbul, 2019, p.8.

[34] - SELİN ŞAHİN, SUSTAINABILITY OF THE STRATEGIC PARTNERSHIP BETWEEN TURKEY AND RUSSIA A GAME THEORETICAL ANALYSIS, The Graduate School of Economics and Social Sciences of İhsan Doğramacı Bilkent University, the Degree of MASTER OF ARTS IN INTERNATIONAL RELATIONS, ANKARA, May 2019, p. 8

[35] - Eman SULTAN, THE ANALYSIS OF TURKISH FOREIGN POLICY TOWARDS THE PALESTINIAN ISSUE IN THE JDP ERA WITHIN THE CONTEXT OF CONSTRUCTIVISM AND POST-STRUCTURALISM, DOCTORAL THESIS, T. C. ULUDAĞ ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ ULUSLARARASI İLİŞKİLER ANABİLİM DALI ULUSLARARASI İLİŞKİLER BİLİM DALI, BURSA – 2020, p.10.

[36] - Mohamad Abdulfarid DELNA, HUMANITATIAN DIPLOMACY AND MEDIATION: THE CASE OF TURKEY'S DIPLOMATIC INTERVENTION IN

THE BANGSAMORO PEACE PROCESS IN THE PHILIPPINES, NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ ULUSLARARASI İLİŞKİLER ANABİLİM DALI GÜNEY ASYA ÇALIŞMALARI VE ULUSLARARASI İLİŞKİLER BİLİM DALI, KONYA-2018, p.10.

[37] - KAAN ŞENER, THE DETERMINANTS OF TURKEY'S OFFICIAL DEVELOPMENT ASSISTANCE: EXPLAINING AID BEHAVIOROF NON-DAC DONORS THROUGH AN ALTERNATIVE APPROACH OF FRAMING AND CONSTRUCTIVISM, The Graduate School of Economics and Social Sciences of İhsan Doğramacı Bilkent University, MASTER OF ARTS IN INTERNATIONAL RELATIONS, ANKARA August 2020, p.11.

[38] - EFSER RANA COŞKUN TÜRKMEN, THE ANALYSIS OF TURKEY AS A NON-WESTERN AND EMERGING HUMANITARIAN ACTOR, The Graduate School of Economics and Social Sciences of İhsan Doğramacı Bilkent University, DOCTOR OF PHILOSOPHY IN INTERNATIONAL RELATIONS, Ihsan Doğramacı Bilkent University Ankara June 2020, p.12.

[39] - OĞUL HASAN ÖZEL, ON THE ROAD TO DÉTENTE: TURKISH FOREIGN POLICY AFTER THE JOHNSON LETTER, The Graduate School Economic and Social Sciences of Ġhsan Doğramacı Bilkent University, MASTER OF ARTS IN INTERNATIONAL RELATIONS, May 2021, p.7

[40] - أحمد يونس زويد الجشعمي، أحمد جاسم إبراهيم الشمري، تطور العلاقات الأميركية–التركية للمدة من ١٩٤٧- دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد8، عدد 2، العراق، 2018، -١٩٩١ ص71.

[41] - Garreth Tinodashe SHOKO, TURKEY'S FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN SOUTHERN AFRICA: A COMPARATIVE REGIONAL MACRO-RISK DATA ENVELOPMENT ANALYSIS, Master's Thesis Garreth Tinodashe SHOKO Eskisehir, 2017, p.15.

[42] - ÇAĞLA LÜLECİ-SULA, EUROPEAN UNION AND TURKEY: MOBILITY AND IN/SECURITY, The Graduate School of Economics and Social Sciences of İhsan Doğramacı Bilkent Üniversitesi, DOCTOR OF PHILOSOPHY IN INTERNATIONAL RELATIONS THE DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS, ANKARA September 2021, p.12.

[43] - Ali Berk Bilir, THE ROLE OF IDEOLOGY IN TURKISH FOREIGN POLICY DURING THE DEMOCRAT PARTY ERA, Master's Thesis, Department of International Relations İhsan Doğramacı Bilkent University Ankara, May 2021, p.12.

[44] - DİLŞAH NUR KANMAZ, MODERNIZING NEIGHBORS: TURKISH-IRANIAN RELATIONS FROM THE INTERWAR PERIOD TO THE EARLY COLD WAR, Master's Thesis, Department of International Relations İhsan Doğramacı Bilkent University Ankara August 2019, p.14.

[45] - Bernard Zaarour, Turkish Foreign Policy Toward Syria After 2011: A New Regional Order and The Role of Political Islam, A Thesis in the Field of International Relations For the Degree of Master of Liberal Arts in Extension Studies, Harvard University May 2018, p.4.

[46]- هادية يحياوي، العالقات التركية العربية – تاريخ و طموحات، جامعة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2018، ص 14.

[47]- مصطفى عبد الله خشيم، التأييد التركي للقضايا العربية في الألفية الثالثة، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الثالث، يونيو 2018. ص15.

[48]- صادق فاضل زغير، عفراء عطا عبد الكريم، أثر مشكلات الحدود على العلاقات السياسية التركية – الايرانية، مجلة الاستاذ، ملحق مستلات العدد 226، بغداد، 2018، ص307.

[49]- أركان إبراهيم عدوان، تطبر العلاقات التركية- الاسرائيلية في عهد العدالة والتنمية من 2002 حتى 2013، مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية، العدد 48، يناير 2020، ص220.

[50]- وليد عبد الحي، المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية- الاسرائيلية.. 2002- 2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، يناير 2021، ص1.

[51] - Harriet Ann Fildes, Turkey's 'new' foreign policy in the middle east: the civil society factor, Ph.D., The University of Edinburgh (United Kingdom), Scotland, 2018, https://www.proquest.com/dissertations-theses/turkey-s-new-foreign-policy-middle-east-civil/docview/2204766932/se-2?accountid=178282

[52]- اركان ابراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2020، العراق، ص 655.

[53] - شيماء سمير عبد الله أبو عميرة- **مستقبل التشريعات الصحفية في مصر خلال العقد القادم (2010:2020)**- ماجستير- غير منشورة- قسم الصحافة- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- 2012، ص37.

[54] - المرجع السابق

[55] - المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "ما حقيقة سعي تركيا لإقامة قواعد عسكرية في ليبيا وأفريقيا"، 26 يونيو 2020، متاح على الرابط: https://bit.ly/2Ql6SZu

[56] - The Arab Weekly, Erdogan moves to expand arc of influence in North Africa, Sahel, 4 March 2020. Available at: https://bit.ly/3hg6YO1

[57] - Horn diplomat, ibid